







"أما على صعيد توسيع المشاركة السياسية، على المستوى الوطني الشامل، فإن هذا الطموح، يستدعي حت بعض الفئات، على المشاركة والانتخاب؛ خاصة الشباب والمرأة، وتشجيعهم على دخول ميادين العمل العام وتولي قيادته. إن المكانة التي نطمح أن يحتلها الأردن عربياً وعالمياً، على صعيد الحريات والانفتاح السياسي، تتطلب عملاً وجهداً رسمياً من جميع الجهات، لترسيخ ثقافة الديمقراطية، واعتماد الحوار وسيلة للتواصل الحضاري، وتعظيم المشاركة الشعبية، في بيئة تسودها قيم التسامح، وحرية الفكر ورعاية الإبداع."

**صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم**

(خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الخامس عشر ٢٠٠٨)





"إنني على ثقة بأن مسيرة المرأة الأردنية هي مسيرة الخير والنجاح للوطن؛ وأن مستقبلها هو مستقبل الوطن. وهذا ما يدفعنا للدعوة بأن يبقى التركيز دائماً على القواعد النسائية؛ التي هي الهدف الأول لكل الجهود المبذولة من أجل تمكين المرأة الأردنية، ولأنها هي أصلُ عملية المشاركة السياسية؛ وهي الأساس في عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي التي يشهدها بلدنا."

**صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة**

(حفل افتتاح المؤتمر الوطني: مستقبل المرأة الأردنية على مستوى المملكة، ٣٠ حزيران ٢٠٠٥)



## الرؤية

إمرأة متمكنة اجتماعياً وقانونياً وسياسياً واقتصادياً، ذات قدرات ومعارف ومهارات متمنعة بحياة كريمة خالية من كافة أشكال التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي؛ وبحقوقها كاملة ، تشارك بفعالية في رسم السياسات وصناعة القرارات في مختلف المجالات وتساهم في بناء الأسرة والمجتمع والوطن وفي تحقيق التنمية المستدامة؛ في مجتمع تسوده العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين.





المحافظة على الإنجازات التي تحققت للمرأة وعلى حقوقها المعترف بها تشريعياً وإنسانياً والعمل بشكل منهجي منظم للنهوض بواقع المرأة ومعالجة قضاياها في كافة أنحاء المملكة وتمكينها واستثمار طاقاتها في مختلف المجالات، وإزالة أي من أشكال التمييز ضدها في التشريعات والسياسات والخطط والبرامج والموازنات الوطنية وفي الممارسة والتطبيق ، وتجزير ثقافة مجتمعية داعمة لإنصاف المرأة وتمكينها، والارتقاء بالبرامج والخدمات المقدمة لها وضمان سهولة الوصول إليها وتجويد نوعيتها، وإحداث تغييرات إيجابية ملموسة في حياة النساء والفتيات وضمان حماية فعالة لمختلف فئات النساء في مواجهة الفقر والعنف والنهوض بأوضاعها لتحقيق مشاركتها الفاعلة والمتساوية مع الرجل في مجالات الحياة كافة ، بانتهاج المنحى التشاركي متعدد الأبعاد والاختصاصات القائم على حقوق الإنسان، بمساهمة القطاعات المعنية كافة، وترسيخ قواعد الحكم الرشيد وضمان الجودة والتميز في أداء المنظمات العاملة في إطار تمكين المرأة .



# المحتويات

- ١٣ ..... تمهيد
- ١٥ ..... تقييم الإستراتيجية الوطنية لشؤون المرأة ٢٠٠٦-٢٠١٠
- ١٨ ..... منهجية إعداد وتطوير الإستراتيجية ومركزاتها.
- ٢١ ..... المحاور والأهداف الوطنية للإستراتيجية :
- ٢٣ ..... التمكين الإجتماعي للمرأة / الأمن الإنساني والحماية الاجتماعية
١. المرأة والتعليم.
٢. المرأة والصحة.
٣. العنف ضد المرأة.
٤. المرأة والبيئة والتغير المناخي.
٥. المرأة ذات الحاجات الأساسية والتحديات الخاصة،
- ٤٠ ..... التمكين السياسي للمرأة والمشاركة في الحياة العامة.
- ٤٧ ..... التمكين الاقتصادي للمرأة.
- ٥١ ..... المحاور المستعرضة.
- الثقافة المجتمعية الداعمة لتمكين المرأة.
- الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- دمج النوع الاجتماعي.
- التطوير المؤسسي للمنظمات العاملة في إطار تمكين المرأة.
- ٦١ ..... آليات تطبيق الاستراتيجية وإدارتها ومتابعة تنفيذها.
- ٦٢ ..... آليات تطوير علاقات التعاون والتنسيق مع الشركاء.



جاء إنشاء اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة عام ١٩٩٢ تقديراً لدورها وتعبيراً عن استجابة الأردن لاحتياجات المرأة والمجتمع، وتأكيداً على جدية التزام بلدنا بتنفيذ سياساته وتعهداته الوطنية والعربية والدولية، بما فيها الالتزام بإيجاد آلية وطنية تسعى للنهوض بالمرأة وتعزيز مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والمحافظة على مكتسباتها، والدفاع عن حقوقها في سبيل تحقيق مستوى أعلى من الحماية والعدالة الاجتماعية والمشاركة الفعالة والمساواة .

ومن أبرز المهام التي أنيطت باللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة إعداد الاستراتيجية الوطنية للمرأة، والعمل على تحديثها وتطويرها، ومتابعة تنفيذها وتقويمها، بشكل دوري من خلال تقديم المشورة والخبرات الفنية للمؤسسات الرسمية والأهلية ذات العلاقة، ومتابعة التقارير الدورية المقدمة إليها وتحليلها باستخدام منظور النوع الاجتماعي، وتقييم كل ما أنجز ومقارنته بالمؤشرات المعتمدة عند إعداد الاستراتيجية لقياس مدى التقدم، ودراسة الصعوبات والمشاكل التي تواجه تنفيذ الاستراتيجية والعمل على إيجاد الحلول لها بالتعاون مع المؤسسات المعنية.

ولقد تم إعداد وتطوير الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن للأعوام (٢٠١٢-٢٠١٥)، باعتماد النهج التشاركي، وبعد الاطلاع على الإحصاءات والتقارير والاستراتيجيات والخطط والبرامج الوطنية، وتحليل نتائج الدراسات التقييمية، وخلاصة المؤشرات التي عكستها التقارير الوطنية والإقليمية والدولية، إضافة إلى مراجعة نتائج الدراسات التي هدفت إلى تحليل وتدقيق عمليات إدماج النوع الاجتماعي في مختلف القطاعات والمؤسسات العامة والخاصة.

لقد تبين أن الاردن قد خطى خطوات واسعة في السنوات السابقة تمثلت في العديد من الانجازات على مستوى السياسات والتشريعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ أسهمت في تطوير أوضاع المرأة في كافة المجالات، خاصة ما يتعلق بالإنجازات التربوية ببعدها الكمي المتمثل في ارتفاع معدلات التحاق الفتيات بمختلف المراحل التعليمية بدرجة فاقت الذكور في معظمها، مثلما تمثلت ببعدها النوعي بتميز نتائج التحصيل التعليمي لطالباتنا الإناث وتفوقهن على زملائهن الذكور، أو ما يتعلق بالتقدم الملموس في مجال توفير الرعاية الصحية الشاملة والمجانبة للأمومة والطفولة؛ ولكبار وكبيرات السن والمصابين والمصابات بأمراض مزمنة، أو في مجال مراجعة التشريعات وتعديلها وتطويرها وإقرار

تشريعات جديدة وتبني السياسات الكفيلة بتلبية احتياجات النساء وإطلاق طاقاتهم لخدمة أسرهن ومجتمعاتهن المحلية ووطنهن، والكفيلة بإعمال واحترام وحماية حقوقهن الإنسانية، إضافة إلى ما شهده الأردن من إنجازات في مجال التوسع والتنوع في البرامج والخدمات الإرشادية والتأهيلية والعلاجية والبرامج التدريبية الموجهة للنساء والتي تقدمها الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في مختلف مناطق المملكة.

وعلى الرغم من كل ما تحقق فلا تزال هناك العديد من التحديات التي يجب تذليلها لنصل إلى مستوى طموحاتنا في مجال الارتقاء بوضع المرأة الأردنية، ففي المجالين الاقتصادي والسياسي لا تزال مشاركة المرأة دون المستوى المأمول حيث أن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل لا تتعدى ١٤,٧٪ وهي الأدنى في المنطقة، ولم تفر سوى سيده واحدة في الانتخابات النيابية لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ خارج اطار الكوتا، عدا عن الحاجة إلى تغيير الثقافة المجتمعية لتصبح داعمة لانصاف المرأة وتمكينها، ومواصلة العمل على تطوير التشريعات لتصبح داعمة ومعززة لدور المرأة في التنمية المستدامة.

وانطلاقاً من ذلك؛ فإننا الآن، مطالبون أكثر من أي وقت مضى؛ بتعظيم نوعية وفعالية وجدية مشاركة المرأة وتمكينها سياسياً واقتصادياً، وتكثيف جهودنا من خلال تطوير منظومة متكاملة من التشريعات والسياسات والخدمات المساندة والبرامج والخطط والموازنات الهادفة إلى التغلب على التحديات التي تعيق مسيرة تقدم المرأة نحو العدالة والمشاركة والمساواة وتكافؤ الفرص.

وإننا ننتهز فرصة إنجاز الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية للأعوام ٢٠١٢ - ٢٠١٥ التي حرصت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة على اطلاقها بمناسبة مرور عشرين عاما على تأسيسها، والتي انبثق عنها خطة إستراتيجية مفصلة وخطة تنفيذية محوسبة باستخدام برمجية بطاقات الأداء المتوازن إضافة إلى وثيقة تتضمن المشاريع التجديدية أعدت بمنهجية تشاركية؛ لعرب عن عميق تقديرنا لكل المؤسسات الرسمية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والإعلامية التي شاركت في مختلف مراحل بناء هذه الاستراتيجية سعياً لتمكين المرأة والارتقاء بأردننا الغالي وتحقيق رفعة وسموه في ظل الراية الهاشمية بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه.

**اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة**

انطلاقاً من قناعة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بأهمية وضرورة المتابعة والتقييم كأساس لعمليات التخطيط السليم والمتابعة الجيدة لتنفيذ الإستراتيجيات فإنها تقوم بالمراجعة الدورية لنشاطاتها وبرامجها وخططها ووثائقها بالإضافة إلى تتبع وضع المرأة الأردنية في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية لمواكبة المستجدات وللإسهام في التنمية والتقدم الحضاري والثقافي والعلمي في المملكة الأردنية الهاشمية. وعليه فقد قامت اللجنة بعملية تقييم ومراجعة شاملة للإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية للأعوام (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) بهدف تحديد أثرها من خلال رصد الانجازات التي تمت على صعيد تمكين المرأة الأردنية قانونياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وإعلامياً، وأيضاً على صعيد دمج مفهوم النوع الاجتماعي في الحياة العامة بما يضمن فرصاً متكافئة للمرأة الأردنية، ومن خلال الوقوف على أهم المعوقات والتحديات التي حدت من فرص تحقيق كامل الأهداف الموضوعية في الإستراتيجية المنتهية مدتها.

وقد تم وضع تقرير تقييمي شامل حيث تبين أن الأردن استطاع أن يحقق العديد من أهداف الاستراتيجية وخاصة في المجالات المتعلقة بتعديل القوانين التي تنطوي على تمييز ضد المرأة وتعزيز فرص المرأة التعليمية والارتقاء بأوضاعها الصحية والحد من العنف الممارس ضدها وتوفير حماية قانونية للنساء المعنفات وخدمات إيواء وإرشاد ومساعدة قانونية، وكما تم تحسين نسبي في أوضاع النساء والفتيات ذوات الاحتياجات الخاصة والفقيرات واللواتي يرأسن أسرهن وفي توفير الأمن الغذائي والبيئة الصحية للمرأة، وزيادة فرصها الاقتصادية ورفع مستوى مشاركتها في الشأن العام وإثارة قضاياها إعلامياً ولكن بدرجات متفاوتة من النجاح، كما تم تأسيس عملية إدماج النوع الاجتماعي في عدد من المؤسسات الحكومية وتم التواصل والعمل مع عدد من المؤسسات الخاصة لهذه الغاية، وتبنت الحكومة مفهوم الموازنة المستجيبة لاحتياجات كل من المرأة والرجل ( الحساسة للنوع الاجتماعي )، كما تم تطوير الإحصاءات والبيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي .

وأثمر تنفيذ الإستراتيجية عن إحداث تأثيرات ايجابية على أوضاع المرأة بشكل عام؛ إلا أنها لم تتمكن من معالجة الأسباب المتجذرة الكامنة في التقاليد والثقافة السائدة والتي ما زالت تعيق تقدم المرأة وتحتاج إلى جهود متواصلة وطويلة المدى لتعديلها وتطويرها . فعلى الرغم من وجود إرادة سياسية عليا داعمة للارتقاء بأوضاع المرأة، إلا أن واقع

المرأة ونظرة المجتمع لدورها ومكانتها لم تتجاوب بشكل كامل مع تطورات القيادة السياسية وبالتالي كان التطور بطيئاً وتدرجياً ولا يخلو من صعوبات في غالبية المجالات . حيث ألقت تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية بظلالها على الاقتصاد الأردني مما أثر على حق الأفراد في مستوى معيشي لائق، وكانت التداعيات أكبر تأثيراً على القطاع النسائي كما يتبين من الفجوة في نسب البطالة والعمل بين النساء والرجال .

كما أن غياب التخصص وتشابك الأدوار بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية أدى الى إضعاف أثر البرامج والمشاريع التي تستهدف المرأة، بالإضافة الى أن إزدواجية الجهود والأدوار وتكرار البرامج أدى الى هدر في الموارد القليلة المتاحة . وأدى نقص الموارد و الكوادر لدى بعض الشركاء ومحدودية الخبرات في عملية رصد الأثر وإعداد التقارير وضعف التنسيق بين الجهات المعنية بتنفيذ أهداف الاستراتيجية إلى ضعف أنظمة المتابعة وغياب آليات واضحة لتبادل المعلومات وتوثيقها. كما أعاق التنافس بين بعض المؤسسات عملية التعاون والتنسيق مما أثر على جودة وشفافية المعلومات بل إلى إخفائها أحياناً مما فوت فرص رصدها وتوثيقها وأخذها بالاعتبار عند رصد الإنجازات أو قياس الأثر أو تتبع التحديات والصعوبات .

وقد أدى اعتماد برامج ومشاريع مؤسسات المجتمع المدني بشكل شبه كامل على التمويل من الجهات المانحة، إلى التذبذب في توفير وتنفيذ البرامج والخدمات وأحياناً الارتجالية في اختيار المشاريع وإعطاء الأولوية للتنافس على التمويل مما أعاق عملية التخطيط البعيد المدى وأدى إلى عدم استدامة هذه المشاريع. ورغم هذه الصعوبات والتفاوت في درجات النجاح في تحقيق الأهداف الموضوعية في الاستراتيجية إلا ان هناك العديد من الانجازات التي تمت في كل محور من محاورها وساهمت إلى حد كبير في طرح القضايا التي تهم المرأة على المستوى الوطني ووضعها على سلم أولويات عدد من الجهات المعنية بالعملية التنموية وإحداث تغييرات نوعية في مكانة المرأة في المجتمع. ولعل من أهم عوامل النجاح المقاربة التكاملية التشريعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والاعلامية للاستراتيجية،



وعضوية مختلف الجهات المعنية بتحقيق أهداف الاستراتيجية من وزارات ومؤسسات حكومية وغير حكومية في اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وهي الجهة المناط بها متابعة تنفيذ الإستراتيجية، والقائمة على اشراك جميع الفرقاء المعنيين دون استثناء من خلال تأسيس شبكة الاتصال مع المؤسسات الحكومية، واللجنة التنسيقية للمنظمات غير الحكومية وشبكة شمعة لمناهضة العنف ضد المرأة وفريق العمل القانوني والإعلامي والائتلاف الوطني لدعم المرأة في الانتخابات واللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ القرار ١٣٢٥ ولجنة المرأة والأحزاب السياسية ومنتدى النساء المهنيات والأكاديميات وشبكة نشميات للنساء في المجالس البلدية وغيرها من خلال اللجان والفرق المتخصصة إضافة إلى عضوية اللجنة الوطنية في العديد من المجالس والهيئات واللجان الوطنية الدائمة والمؤقتة والمعنية بمختلف المجالات والتعاون معها لضمان التعبير عن رؤية واحتياجات النساء مما أكسب اللجنة وجهودها مصداقية كبيرة على المستوى الوطني.

ولقد رصد التقرير التقييمي بالتفصيل أوجه الإنجاز والإخفاق وكذلك العوامل والأسباب وأوصى بعدد من التوصيات وفي ضوء هذه المعطيات والنتائج تم إعداد الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية للأعوام (٢٠١٢-٢٠١٥) بمنهجية علمية حديثة راعت نتائج التقرير التقييمي ورصدت من خلال عملية تشاركية واسعة واقع المرأة ، فرصها وتحدياتها وحددت الأولويات استناداً إلى رؤية النساء والرجال في الميدان وفي مختلف المحافظات إضافة إلى رؤية الشركاء جميعاً، بهدف تعزيز البناء التراكمي على الإنجازات الوطنية التي تحققت في تمكين المرأة على كافة الصعد، ومن خلال استهداف المجالات التي تعاني نقصاً في الإنجاز ، وتبني منظومة متكاملة من المحاور الرئيسية والمستعرضة التي تضمنت أهدافاً عامة وأخرى فرعية لكل محور محددة وواقعية، قابلة للقياس والتطبيق ومتضمنة أدوات الرصد والمتابعة والتقييم تنفذ خلال الأعوام ٢٠١٢ - ٢٠١٥ واعتبار الجهود المبذولة والبيانات المتاحة خلال العام ٢٠١١ سنة الأساس وسنة الاعداد والاستعداد لوضع الاستراتيجية الجديدة واعتماد الأدوات اللازمة لمتابعة تنفيذها .

## منهجية العمل في إعداد وتطوير الاستراتيجية ومركزاتها

استناداً إلى قرار مجلس الوزراء والمتضمن تكليف اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية والعمل على تحديثها وتطويرها، فقد قامت اللجنة الوطنية بقيادة عمليات إعداد وتطوير الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (٢٠١٢-٢٠١٥)، والتي استندت إلى أحكام الدستور الأردني والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها المملكة الأردنية الهاشمية والإعلانات والقرارات والمعايير والخطط والبرامج ومناهج العمل المعتمدة وطنياً، الدولية منها والعربية والإقليمية واستناداً إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، ومبادئ حقوق الإنسان التي كفلتها الأديان السماوية والشريعة الدولية وقيمنا العربية، التي تدعو جميعاً إلى احترام الكرامة الإنسانية، وانطلاقاً من الإرادة السياسية العليا التي تدفع باتجاه تعزيز النهج الإصلاحية نحو التغيير والتطوير، وضرورة مشاركة جميع المواطنين رجالاً ونساءً في التنمية، وأهمية دور المرأة باعتبارها دعامة أساسية من دعائم التنمية والبناء؛ فقد تم اعتماد النهج التشاركي في إعداد هذه الاستراتيجية، وعُرضت مسودتها من خلال ورش عمل وحلقات حوار حول واقع المرأة وأولوياتها؛ شملت محافظات المملكة في الشمال والوسط والجنوب بحضور ممثلين لمختلف المؤسسات الوطنية الرسمية والأهلية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والقطاعين الأكاديمي والإعلامي لمناقشتها؛ كما أشرفت على إعدادها لجنة توجيهية عليا وفريق فني بقيادة خبيرة متخصصة بالتخطيط الاستراتيجي وقد تم الأخذ بالملاحظات؛ الواردة من مختلف الأعضاء والشركاء وإجراء التعديلات المقترحة عليها. إضافة إلى استنادها للتوصيات المنبثقة عن مراجعة نتائج الدراسات التي هدفت إلى تدقيق واقع النوع الاجتماعي ونتائج تقييم الإستراتيجية الوطنية لشؤون المرأة ٢٠٠٦-٢٠١٠ المنتهية مدتها، وعمليات إدماج النوع الاجتماعي في مختلف القطاعات والمؤسسات العامة والخاصة.

ومن المراكز الأساسية في إعداد الاستراتيجية الاستفادة من المرجعيات المعتمدة والفرص المتاحة ومنها :

- ١- الإرادة السياسية العليا المتمثلة بالقيادة الهاشمية الدافعة باتجاه تقدم المرأة في كافة الميادين والداعمة لها.
- ٢- مبادئ الدستور الأردني الذي يُمثل الضمانة الحقيقية لإعمال الحق في المساواة في الحقوق والواجبات بين الأردنيين جميعاً رجالاً ونساءً

٣- الاستراتيجيات والخطط والبرامج الوطنية، المتضمنة في محاورها ضرورة مشاركة المرأة في التنمية بكافة أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية؛ كالأجندة الوطنية، ومبادرة كلنا الأردن، والبرنامج التنفيذي التنموي.

٤- التزام الأردن بإرساء دولة القانون والمؤسسات وبالاتفاقيات الدولية المصادق عليها والمعنية بمراعاة حقوق الإنسان وبضرورة السعي المخطط والمنظم لتحقيق أهداف الإنمائية، والذي يتم ترجمته عملياً بصياغة استراتيجيات وخطط وبرامج وطنية مرتكزة على هذه الأهداف، حيث أن الأردن قد صادق على العديد من الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان؛ ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية المرأة)، واتفاقية حقوق الطفل، والعهدين الدوليين المعنيين بحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب.

٥- تبني الحكومات الأردنية للإستراتيجيات الوطنية المتتالية للمرأة والمصادقة عليها .

٦- الدور الكبير الذي تقوم به مختلف سلطات ومؤسسات الدولة والقطاعات المختلفة بما فيه القطاع الخاص والشبكة الواسعة من منظمات المجتمع المدني وتحقيق المساواة ما بين الجنسين.

وبعد مراجعة شاملة وتقييم لوضع المرأة الأردنية للتعرف على واقعها وأولوياتها، وتحديد الإيجابيات للعمل على تعظيم أثرها وتحديد الفجوات لوضع الخطط والبرامج الكفيلة بتجاوزها؛ فقد تم تحديد الاحتياجات التالية لتتبنها الاستراتيجية:

١- إتاحة فرص أفضل وأكثر عدالة لضمان مشاركة المرأة الفاعلة ووصولها بشكل تدريجي مدروس إلى نسبة تمثيل لا تقل عن (٣٠٪) كحد أدنى، وذلك في جميع مواقع رسم السياسات واتخاذ القرارات في مختلف السلطات والقطاعات وفي مختلف المجالس والهيئات المنتخبة والمعينة.

٢- ضمان تكافؤ الفرص الاقتصادية لتحقيق مشاركة أكبر للمرأة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، ورفع نسبة مشاركتها في رسم السياسات وصناعة القرارات الاقتصادية.

٣- أهمية دور الثقافة المجتمعية لتكون داعمة لإنصاف المرأة وتمكينها، ومناهضة للتمييز ضدها في مختلف

المجالات، وضرورة تبني اتجاهات ومواقف إيجابية تُسهم في تكوين صورة إيجابية عن مكانة المرأة ودورها الهام في عمليات التغيير والبناء الحضاري لمجتمعها.

٤- التشريعات والسياسات والخطط والبرامج الوطنية؛ ومراعاتها للنوع الاجتماعي وتحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين.

٥- الإنجازات التراكمية التي حققتها الحركة النسائية وضرورة البناء عليها.

٦- الاستفادة من مساحة الحرية والديمقراطية المتاحة للعمل على النهوض بأوضاع المرأة عموماً.

٧- الحاجة إلى توافر الإحصاءات الشفافة والحساسة للنوع الاجتماعي في مختلف القطاعات والمجالات الحياتية المتصلة بواقع المرأة وتمكينها، ذلك أن امتلاك تلك المؤشرات الرقمية سيُساعد في رسم السياسات واتخاذ القرارات ووضع الخطط وتصميم البرامج والمشاريع وفقاً للاحتياجات الحقيقية للمرأة، وبالتالي تجويد الأداء وإدارة الموارد بفعالية وإتاحة الخدمات بشكل عادل مما يسهم في تحقيق الأهداف المنشودة لقطاع المرأة.

٨- القدر المتاح من فرص وصول المرأة إلى العدالة، ودور منظمات المجتمع المدني المعنية بتقديم البرامج والخدمات في هذا المجال.

٩- البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المملكة، والإمكانيات الهائلة التي يوفرها هذا القطاع. وقد انبثق عن الإستراتيجية الوطنية للأعوام ٢٠١٢-٢٠١٥ خطة استراتيجية، تضمنت أهدافاً وطنية واستراتيجية ومؤسسية ومؤشرات متصلة بكل محور أو مجال من مجالات عمل الاستراتيجية، مثلما اشتملت على خطط فرعية تنفيذية ومشاريع لكل محور ومجال؛ وتضمينها النتاجات والمخرجات والمؤشرات المستهدفة للأعوام القادمة، مع تحديد الجهات المسؤولة عن مستوى تحقيق كل من هذه المؤشرات، والمصادر المعنية بتزويد البيانات المتصلة بها من مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني المعنية، كما تم حوسبة جميع هذه الفعاليات والأنشطة ونتائج العمل منذ بداياتها وفق برمجية متخصصة مصممة لهذا الغرض مبنية وفقاً لنظام «بطاقة التقييم للأداء المتوازن».

ويؤمل أن تكون هذه الاستراتيجية وما انبثق عنها من خطة استراتيجية ومشاريع تجديدية، منطلقاً خصباً وإطاراً

مرجعياً يسهم في تطوير السياسات والخطط والبرامج التي تستهدف الارتقاء بواقع المرأة الأردنية، وتجزير مشاركتها الفاعلة في الحياة العامة بمختلف مجالاتها وأبعادها، وزيادة مساهمتها في رسم السياسات وصناعة القرارات في المؤسسات الوطنية، الرسمية والأهلية، وإحداث التغيير الإيجابي في تحسين نوعية حياة المواطن بمختلف محاورها.

## محاور الاستراتيجية

انطلاقاً من نتائج الدراسات التقييمية وخلاصة المؤشرات التي عكستها التقارير الوطنية والإقليمية بخصوص الإنجازات التي تمت على الصعيد الوطني فيما يتعلق بتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (٢٠٠٦-٢٠١٠) وبمختلف محاورها، وفي ضوء تحليل واقع قطاع المرأة ونقاشات ونتائج الحملة الوطنية للحوار التي تم تنفيذها في محافظات المملكة حول وضع المرأة وأولوياتها وبمشاركة مختلف القطاعات المعنية: الرسمي، والخاص، والأكاديمي، والإعلامي، ومنظمات المجتمع المدني في إطار الحرص على تمكين المرأة في مختلف الميادين، فقد تضمنت الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن للأعوام (٢٠١٢-٢٠١٥) المحاور الآتية:

**محور (١): التمكين الاجتماعي (الأمن الإنساني والحماية الاجتماعية)، ويتضمن عدة مجالات، هي:**

١. المرأة والتعليم (ما قبل التعليم العالي والتعليم العالي والتدريب المهني).

٢. المرأة والصحة.

٣. العنف ضد المرأة.

٤. المرأة والبيئة والتغير المناخي.

٥. المرأة ذات الحاجات الأساسية والتحديات الخاصة، ويتضمن المرأة المعوّقة، والمرأة كبيرة السن.

**محور (٢): التمكين السياسي للمرأة والمشاركة في الحياة العامة. وتضمن المرأة في المناصب القيادية ومواقع صنع**

القرار.

محور (٣): التمكين الاقتصادي للمرأة، ويتضمن الفئات التالية: المرأة العاملة، والمرأة سيدة الأعمال، والمرأة العاملة من المنزل أو في العمل غير المنظم، والمرأة الفقيرة، والمرأة المعيلة للأسرة.

المحاور المستعرضة:

وهي محاور، ينبغي أن تندرج أهدافها ضمن جميع محاور الاستراتيجية ومجالاتها، وتشمل:

محور (١): الثقافة المجتمعية الداعمة لتمكين المرأة.

محور (٢): الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

محور (٣): دمج النوع الاجتماعي؛ في التشريعات والسياسات والخطط والبرامج والموازنات الوطنية.

محور (٤): التطوير المؤسسي للمنظمات العاملة في إطار تمكين المرأة، ويتضمن (الحكم الرشيد وضمان الجودة والتميز والنزاهة، وإدارة المعرفة وترسيخ مجتمع التعلم الدائم، والبحث العلمي والمتابعة والتقييم، وحفز التمويل وبناء الشراكات).

التمكين الاجتماعي  
(الأمن الإنساني والحماية الاجتماعية)

ويتضمن خمسة مجالات رئيسية، هي:

المرأة والتعليم «ما قبل التعليم العالي والتعليم العالي والتدريب المهني»، والمرأة والصحة، والعنف ضد المرأة، والمرأة والبيئة والتغير المناخي، والمرأة ذات الحاجات الأساسية والتحديات الخاصة.

مجال (١): المرأة والتعليم (ما قبل التعليم العالي والتعليم العالي والتدريب المهني).

حقق الأردن إنجازات متميزة على الصعيد الإقليمي والعربي والتي تمثلت ببعدها الكمي بارتفاع معدلات التحاق الفتيات بمختلف المراحل التعليمية بدرجة فاقت الذكور في معظمها إذ بلغت نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي ٩٧,٣٪ - ٩٥,٥٪ للأعوام ٢٠٠٦ - ٢٠١١ أما بالنسبة للتعليم الثانوي فالنسبة ١٠١,٥٪ - ١٠٩,٧٪ لنفس الأعوام. مثلما تمثلت ببعدها النوعي بتميز نتائج التحصيل التعليمي لطالباتنا الإناث وتفوقهن وفقاً لما أشارت إليه نتائج الاختبارات الوطنية في مختلف المباحث والمستويات التعليمية وارتفاع في معدلات التحاق الإناث بمراحل التعليم المختلفة؛ الأساسي، والثانوي، والجامعي/ لمستوى البكالوريوس والدبلوم العالي مقارنة بالذكور بشكل عام، وحتى في مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية.

إضافة إلى تعدد مؤسسات التعليم العالي/ الجامعات؛ وعددها (٣٠) جامعة ومعهداً وأكاديمية خاصة، تقدم مختلف البرامج والتخصصات والدرجات العلمية إذ بلغت نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الجامعي ١٠٠,٣٪ - ١٠٤,٨٪ للأعوام ٢٠٠٦ - ٢٠١١ ترافق ذلك مع إنشاء مراكز البحث المتخصصة بدراسات المرأة، مثل: مركز دراسات المرأة/ الجامعة الأردنية، ومركز الأميرة بسمة لدراسات المرأة الأردنية/ جامعة اليرموك.

إلا أن هناك انخفاض في معدلات التحاق الإناث ببرامج الدراسات العليا وبخاصة الدكتوراه مقارنة بالذكور، وضعف انسجام أسس القبول في برامج التعليم والتدريب المهني والتعليم العالي مع رغبات المتعلمين/ات واستعداداتهم/ن



وقدراتهم/ن، مما يسفر عن تخريج طلبة لا يمتلكون المهارات المنسجمة مع تطلعاتهم/ ن ومع خياراتهم/ن ومع متطلبات ومعايير سوق العمل واحتياجاته عدا عن أثره في ارتفاع معدل البطالة. بالإضافة إلى انخفاض نسبة تمثيل النساء كعضوات هيئات تدريس في الجامعات الأردنية.

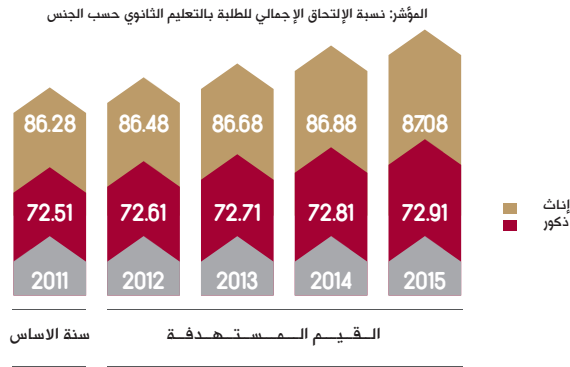
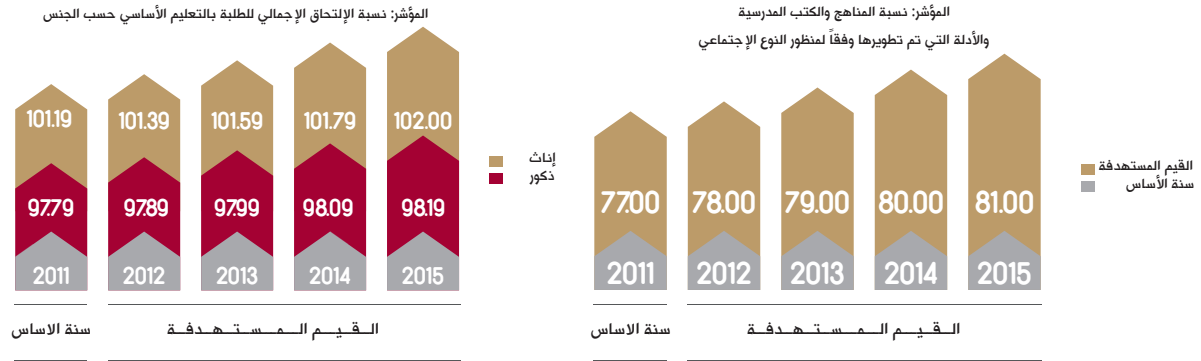
مما يدعو لضرورة تكاثف وتنسيق الجهود لتجاوز التحديات المرتبطة بتطوير النظام التعليمي بمختلف محاوره، لتنعكس آثارها على الطلبة (ذكوراً وإناثاً)، من خلال العناية بنوعية التعليم ومخرجاته في مختلف مراحل التعليم ومستوياته، خاصة في مجال تطوير التعليم والتدريب المهني وبرامجه وفقاً لاحتياجات سوق العمل، وتغيير الاتجاهات الاجتماعية السلبية والتي تحد من خيارات المرأة التعليمية. والتوسع في توفير التعليم ما قبل المدرسة (رياض الأطفال). وخصوصاً في المناطق النائية (الأقل نمواً والأكثر احتياجاً) بالإضافة لتطوير مناهج مدرسية ملائمة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ومراعية للنوع الاجتماعي مدمج فيها مفاهيم ونصوص الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. وتوفير برامج تدريب وتأهيل فاعلة للمعلمين لرفع قدراتهم.

### الهدف العام :

إمراة متعلمة ذات كفاءة ومهارات تخصصية وقادرة على مواصلة التعلم المستمر إلى أقصى حد تسمح به ميولها وقدراتها ورغباتها في جميع مراحلها العمرية، لتحقيق النمو المهني المستدام للمشاركة الفعالة في بناء المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة.

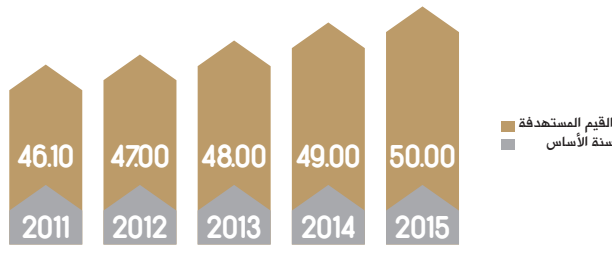
## الأهداف الفرعية:

- نظام تربوي متطور بالنسبة لجميع مراحل التعليم لما قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي وبنوعية عالية محفزة وجاذبة للتعلم للمرأة في جميع مراحلها العمرية.



- الإناث ملتحقات ببرامج التعليم العالي بكافة تخصصاته خاصة التي تتضح فيها فجوة النوع الاجتماعي بنسب متزايدة.

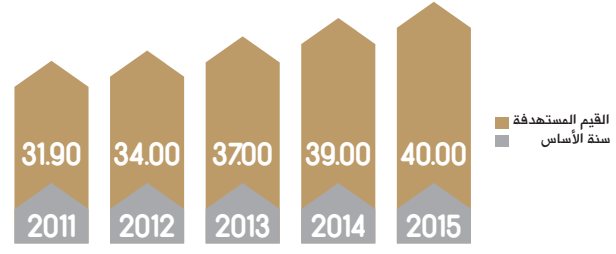
المؤشر: نسبة إلتحاق الإناث ببرامج الماجستير المختلفة



سنة الأساس

القيم المستهدفة

المؤشر: نسبة إلتحاق الإناث ببرامج الدكتوراة المختلفة

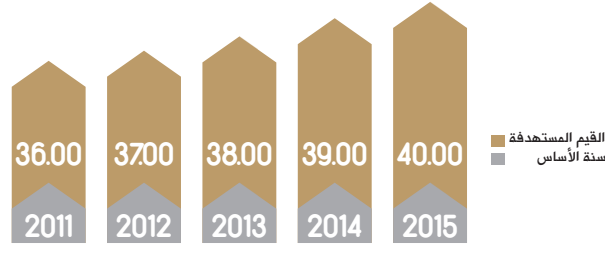


سنة الأساس

القيم المستهدفة

- التعليم والتدريب المهني متنوع ومتوفر بفرص متكافئة بين الجنسين وفقاً لمتطلبات سوق العمل.

المؤشر: نسبة إلتحاق الإناث ببرامج التعليم والتدريب والتأهيل المهني والتقني



سنة الأساس

القيم المستهدفة

تعتبر الرعاية الصحية حق لكل مواطن ومواطنة، ومن أهم المتطلبات لتحسين حياة المواطن ليصبح قادراً على العمل والإنتاج، ومما لاشك فيه أن الأردن حقق إنجازات ملموسة في مجال الرعاية الصحية، إذ يحتل نظام الرعاية الصحية في الأردن مرتبة أعلى من أغلبية الدول في المنطقة. وتعتبر مؤشرات الرعاية الصحية المؤشرات الأفضل في المنطقة، وتنسجم مع النسب العالمية. واتجهت الحكومات إلى الاهتمام بالصحة الإيجابية للمرأة في إطار السياسة السكانية، والاهتمام بتنظيم الأسرة بزيادة عدد الوحدات والمراكز الصحية، وخدمات تنظيم الأسرة وتحسين مستوى الرعاية الصحية الموجهة لرعاية الأمومة والطفولة.

أولت الحكومة اهتماماً خاصاً بصحة المرأة والطفل من خلال عدد من المشاريع والبرامج الوطنية، وكل ذلك وغيرها من الجهود العديدة أدت إلى انخفاض معدلات الوفاة، وارتفاع العمر المتوقع لكلا الجنسين؛ حيث ارتفع العمر المتوقع عند الولادة للإناث ليصل إلى ٧٤,٢ عاماً وانخفاض معدلات وفيات الأمهات إلى ١٩ حالة وفاة من كل ١٠٠ ألف ولادة حية .

كما يسجل للأردن إنجازات هامة في مجال خفض وفيات الأطفال والرضع دون الخامسة من العمر من ٣٩ حالة لكل ألف مولود حي عام ١٩٩٠ إلى ٢٨ لكل ألف مولود حي عام ٢٠٠٩، نتيجة سياسات التأمين الشامل والبرامج الصحية والتطعيم الشامل الإلزامي للأطفال، وانتشار التعليم لدى الأمهات.

إلا أن الحاجة ملحة للتركيز على المشاكل التي تواجه أنشطة الرعاية الصحية للنساء، ومن أبرزها: إرتفاع المراضة المترتبة على الحمل ووفيات الأجنة وتزايد نسب الإصابة بسرطان الثدي، وتذبذب معدلات الخصوبة عن المخطط والحمل المتقارب، لتضيف إلى إحتتمالات تدني الأوضاع الصحية للنساء، مما يستدعي وضع سياسات صحية تهدف

إلى الحد من هذه المشاكل بما يمكن النساء من القيام بأدوارهن في المجتمع على قدم المساواة مع الرجال .

ومن الجدير بالذكر بأن مجال الصحة في الاستراتيجية الوطنية للمرأة يعمل بالتوازي مع الفرصة السكانية للعمل على استثمارها بالشكل الأمثل إذ تسعى الفرصة السكانية إلى تخفيض معدل الإنجاب الكلي للوصول في عام ٢٠٣٠ إلى تحقيق الفرصة السكانية والتي تعني ارتفاع عدد المعيلين على عدد المعالين.

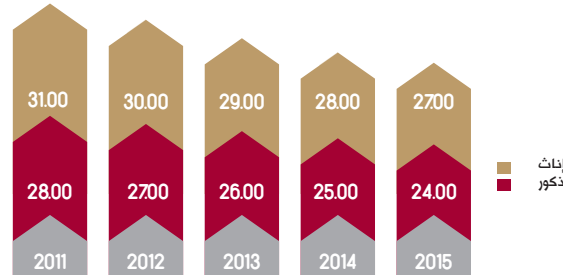
### الهدف العام:

المرأة الأردنية تتمتع بالرعاية الصحية في جميع مراحلها العمرية، بكفاءة وجودة عالية؛ وفق المعايير العالمية؛ وبمختلف أشكالها الوقائية والعلاجية والتأهيلية، والارتقاء بالبرامج والخدمات الصحية المقدمة؛ وضمان سهولة الوصول إليها وتجويد نوعيتها.

### الأهداف الفرعية:

- خدمات الرعاية الصحية الأولية للمرأة في جميع مراحلها العمرية متوفرة.

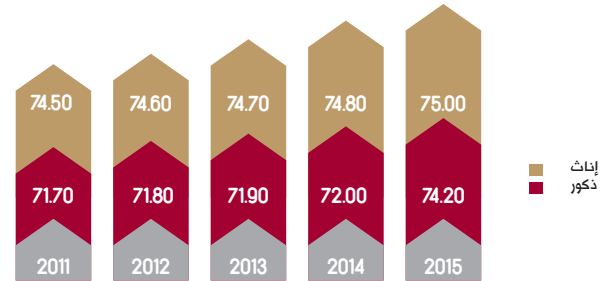
المؤشر: معدل وفيات الأطفال دون الخامسة ( لكل مولود حي) حسب الجنس



سنة الاساس

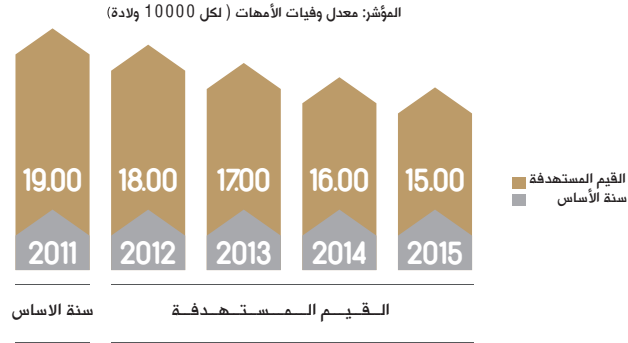
القيم المستهدفة

المؤشر: توقع الحياة وقت الولادة حسب الجنس

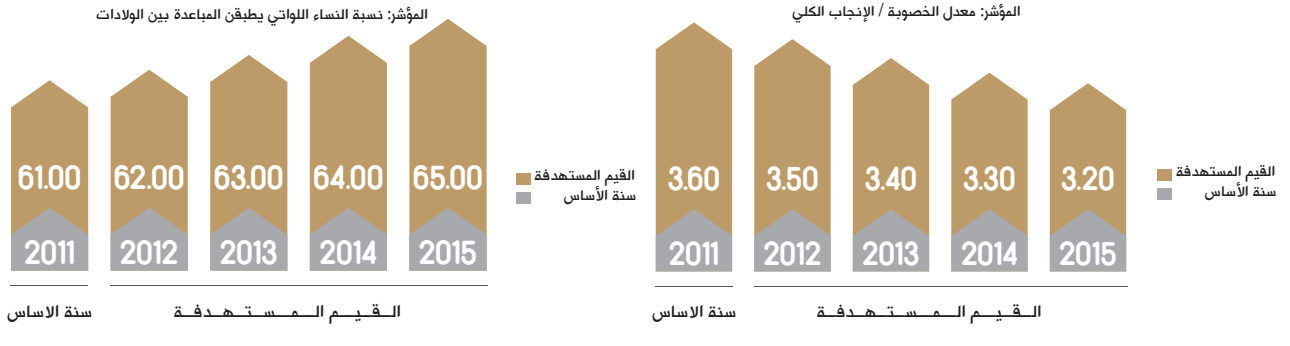


سنة الاساس

القيم المستهدفة



- برامج الصحة الإنجابية فعالة ومستمرة كماً ونوعاً بما ينعكس في خفض معدل الخصوبة/ الإنجاب الكلي.



- السياسات الوطنية مطورة لاستثمار الفرصة السكانية وترجمتها إلى خطط وبرامج عمل واضحة.

على الرغم من زيادة الوعي بالعنف ضد المرأة؛ مسبباته وآثاره على المجتمع الذي انعكس بارتفاع نسبة الإفصاح من ناحية؛ والاهتمام على المستوى الرسمي والأهلي من ناحية أخرى أدى الى تطوير مؤسسات لمواجهة هذه الآفة الاجتماعية، وإنشاء مراكز خاصة للتصدي لها ومعالجة آثارها، فمن هذه المؤسسات ما يعمل على تلقي الشكاوى والتخفيف من آثارها مثل ادارة حماية الأسرة أو تنسيق العمل بين الجهات المختصة مثل شبكة مناهضة العنف ضد المرأة « شمعة » تحت مظلة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. بالإضافة الى تطوير تشريعات مساندة للمرأة تشكل وسيلة ردع وحماية ووقاية من العنف والاعتداء خاصة ما يقع في باب الاتجار بالأشخاص الذين غالبيتهم من النساء؛ أو ما يقع في نطاق الأسرة.

وما زالت الحاجة ملحة لتكاثف الجهود لتوفير الإحصاءات الشفافة، ودعم وصول المرأة إلى العدالة والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني المعنية بتقديم البرامج والخدمات للنساء المعنفات؛ أو بتأمين الرعاية النفسية والاجتماعية والمأوى للطفل/ة المعنف/ة ، والتعريف ببرامجها وخدماتها وفعاليتها ومبادراتها، والتطبيق على أرض الواقع للاستراتيجيات والسياسات والتشريعات الوطنية؛ خاصة قانون الأحداث ليضمن الحماية والرعاية المناسبة والمحاكمة العادلة للأحداث، إضافة إلى تطوير وتفعيل قانون الحماية من العنف الأسري، وإصدار «قانون حقوق الطفل» والعمل على تغيير الاتجاهات الاجتماعية التي تبرر العنف وتتغاضى عنه. مع العلم أن غالبية البرامج والخدمات والنشاطات الموجهة لمناهضة العنف ضد المرأة ما زالت مرتبطة بالتمويل والمنح الخارجية مما يثير قضية استدامة هذه البرامج والخدمات.

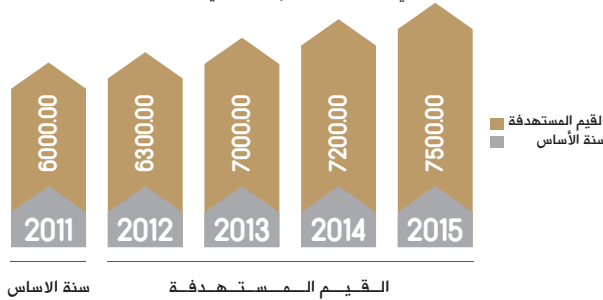
## الهدف العام:

إمرأة متمتعَة بالحماية من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، آمنة ومستقرة في الأسرة والعمل والمجتمع، بمساهمة فاعلة من القطاعات المعنية كافة، باعتبار مناهضة العنف ضد المرأة مسؤولية وطنية تشاركية.

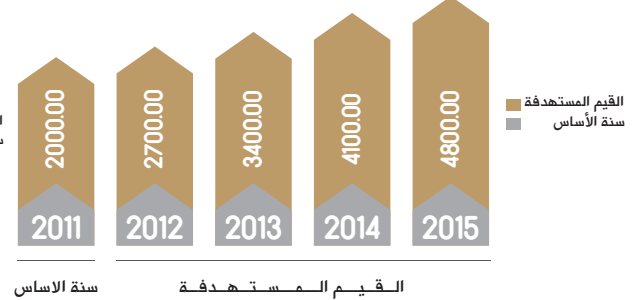
## الأهداف الفرعية:

- طفل/ة متمتع/ة بالحماية النفسية والاجتماعية والتشريعية من الإساءة في الأسرة والمدرسة والمجتمع.
- امرأة متمتعَة بالحماية النفسية والاجتماعية والتشريعية من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في الأسرة والعمل والمجتمع؛ في جميع مراحلها العمرية.

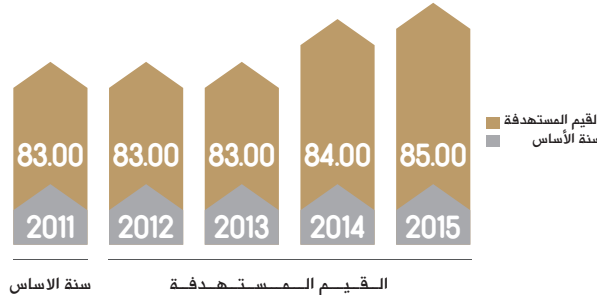
المؤشر: عدد الدراسات الاجتماعية والخدمات المقدمة لحالات العنف الأسري من مكتب الخدمة الاجتماعية في ادارة حماية الأسرة وأقسامها



المؤشر: عدد الحالات التي تعامل معها مكتب شكاوى المرأة (تجميعي)



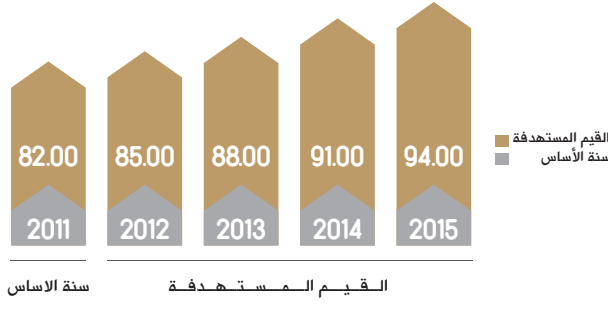
المؤشر: نسبة حالات العنف الأسري المعالجة من إجمالي الحالات المسجلة / وزارة التنمية الاجتماعية



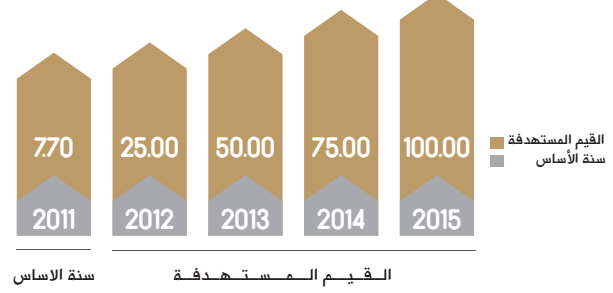


-نهج الادارات والمنظمات والشبكات المعنية بمناهضة العنف ضد المرأة؛ قائم على حقوق الإنسان وفق المنحى التشاركي باعتبار ذلك «مسؤولية وطنية تشاركية».

المؤشر: عدد أعضاء شبكة مناهضة العنف ضد المرأة "شمعة"



المؤشر: نسبة الجهات أعضاء شبكة "شمعة" المشاركة في قاعدة بيانات السجل الوطني لمكتب شكاوي المرأة والجهات الشريكة



## مجال (٤): المرأة والبيئة والتغير المناخي

تصاعد الاهتمام العالمي بقضايا البيئة والتغير المناخي خلال العقدين الأخيرين، وتنامت المطالب الوطنية والدولية بضرورة التصدي بفعالية لمشكلات البيئة في ظل الحروب والنزاعات التي تشهدها المنطقة وألقت بآثارها السلبية على الفرد والأسرة. وأدت الى التراجع التدريجي في الثروات الطبيعية المتجددة وغير المتجددة.

وإذ يعتبر التلوث البيئي أحد أهم مصادر الخطورة على صحة الإنسان والكائنات الحية بشكل عام، ركزت السياسات الوطنية الأردنية جهودها لتنمية هذا المجال خلال السنوات الماضية باقرار قانون حماية البيئة لسنة ٢٠٠٦ وإصدار مجموعة من الأنظمة البيئية بموجب هذا القانون.

راعت هذه السياسات المختلفة المرأة الاردنية في خططها، فقد تضمنت الخطة التنفيذية لإستراتيجية وزارة البيئة للأعوام ٢٠٠٧ - ٢٠١٠ بُعداً لدمج قطاع المرأة والشباب في نشاطات ومشاريع وزارة البيئة؛ مراعيةً للدور الكبير الذي تمارسه المرأة فيما يتعلق بالاستخدام الكفاء للموارد الطبيعية واستدامتها، والذي عكسته قصص نجاح نسوية في مجال الإدارة المستدامة للموارد. كما ظهرت مشاركة المرأة الأردنية في هذا المجال بارتفاع أعداد الملتحقات ببرامج التعليم العالي في التخصصات البيئية، والمشاركة في البرامج التوعوية.

وإذ تتجلى التحديات التي تواجه المرأة في هذا المجال بتأثيرها المباشر بالتلوث البيئي بمختلف أنواعه وأثر استخدامها للمواد الكيماوية المختلفة، وانخفاض نسبة النساء في مواقع صنع القرار المتصلة بالبيئة والتغير المناخي، بالإضافة إلى عدم وجود رصد مباشر لأثر البيئة والتغير المناخي على الأسرة والمرأة بشكل خاص، وافتقار الإحصائيات في هذا المجال للتصنيف حسب النوع الاجتماعي، و تزايد الاستخدام الجائر للموارد البيئية، وارتفاع نسب تلوث المياه والترربة والهواء نتيجة لقلّة الوعي العام للأمور المتعلقة بالبيئة وكيفية الحفاظ عليها . من هنا تأتي أهمية العمل على تمكين المرأة في هذا المجال وتعزيز دورها.

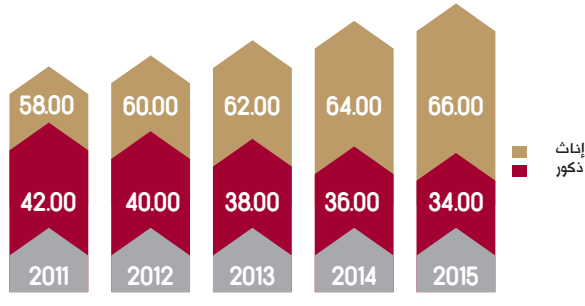
#### **الهدف العام:**

إمرأة أردنية فاعلة ومنتكنة من المحافظة على البيئة وتنمية ومواردها.

## الأهداف الفرعية وفقاً للفتات المستهدفة :

- معارف ومهارات المرأة الأردنية الشابة في المدرسة والجامعة متنامية للحفاظ على سلامة البيئة.

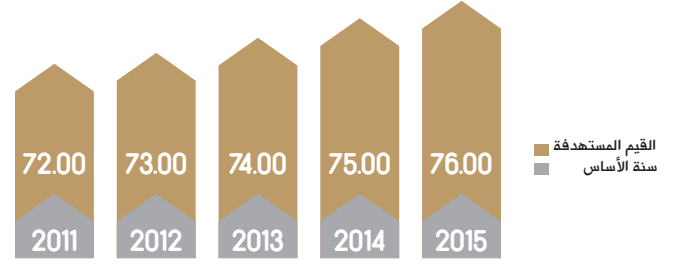
المؤشر: التوزيع النسبي للمتخفين / ات بالتخصصات العلمية ذات الصلة  
بالبيئة وحمايتها والإدارة المستدامة للموارد في الجامعات الأردنية حسب الجنس



سنة الأساس

القيم المستهدفة

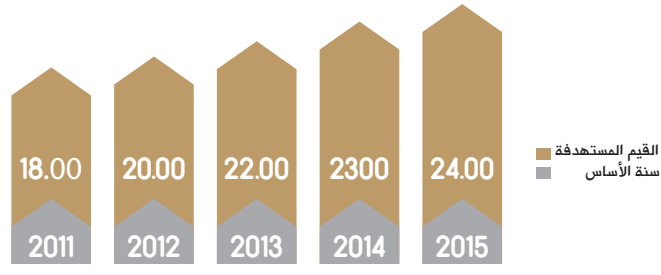
المؤشر: نسبة الطالبات المنتسبات للنادي واللجان المدرسية البيئية من إجمالي المنتسبات



سنة الأساس

القيم المستهدفة

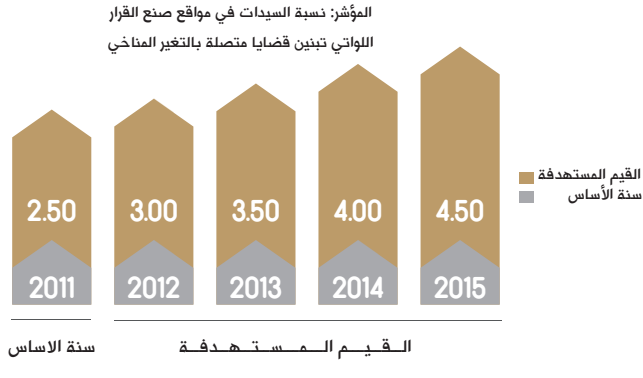
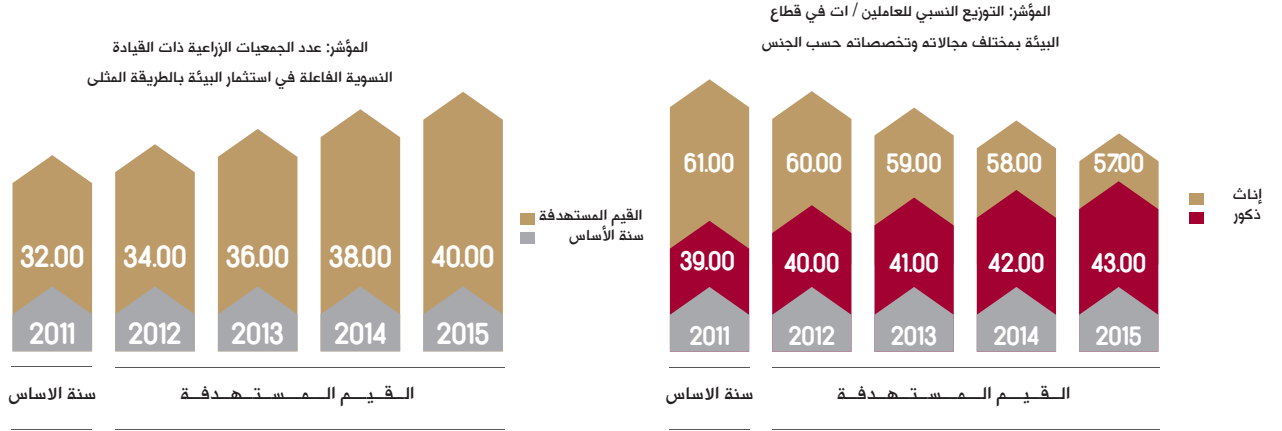
المؤشر: نسبة مشاركة المرأة في الورش والندوات والمؤتمرات البيئية : محلياً وإقليمياً ودولياً



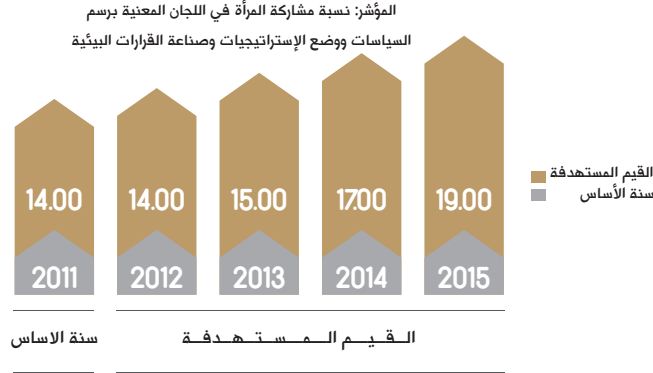
سنة الأساس

القيم المستهدفة

## - المرأة الأردنية مشاركة بشكل فاعل ومنتامي في مختلف حقول إدارة وحماية قطاع البيئة.



## - السياسات والاستراتيجيات والقرارات الوطنية المتصلة بالتغير المناخي حساسة لاحتياجات المرأة الأردنية.



### مجال (5): المرأة ذات الاحتياجات الأساسية والتحديات الخاصة

تتنامي احتياجات الأفراد بتنامي الأمن الانساني، وتظهر الحاجات الأساسية للأفراد بتوفير الأمن الغذائي والمأوى والسكن الكريم والرعاية الصحية وخاصة في حالات الاعاقة والشيخوخة لضمان الاستقرار والمستقبل الآمن. وعلى الرغم من تزايد أهمية توفير المأوى المناسب والصحي، إلا أن فرص النساء خاصة ربات الأسر ما زالت قليلة نتيجة المفاهيم والاتجاهات الإجتماعية التي تحول دون امتلاكها الموارد التي تمكنها من الحصول على حقوقها بالملكية والمصادر الإنتاجية والسكن المناسب والأمن الغذائي. لذا لا بد من تطوير التشريعات والسياسات والإجراءات والظروف التي تسهم في حصول المرأة الفقيرة والمعيلة للأسرة على هذه الحقوق.

كما تحتاج فئة النساء صاحبات الإعاقة لسياسات خاصة تعمل على مراعاة احتياجاتهن وتحسين ظروفهن المعيشية ومساعدتهن على الإدماج في المجتمع والمشاركة في التنمية حسب قدراتهن وإمكاناتهن .

هذا وتعتبر مرحلة الشيخوخة من المراحل العمرية التي لها أهميتها وخصوصيتها في حياة الانسان والنساء بشكل خاص، نظراً لما تمر به من تغيرات بيولوجية ونفسية واجتماعية ومهنية مما يستلزم تطوير استراتيجيات وبرامج تلبي احتياجاتهن وتكفل حقوقهن وتمكنهن من المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في مجتمعاتهن ما أمكنهن ذلك. حيث ادى تحسن الأوضاع الصحية في المجتمع إلى ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة؛ وانخفاض نسب وفيات الأمهات، وارتفاع نسبة المرأة المسنة إلى مجموع النساء، مما يعزز الحاجة الى ضرورة الاهتمام بالا احتياجات المختلفة لهذه الفئة.

" قدرة جميع الافراد وفي كل الأوقات والحالات الاقتصادية والجسدية الحصول على الغذاء المرغوب والأمن والصحي الذي يلبي احتياجات الجسم الكاملة من الطاقة والعناصر الغذائية لتمكين الأفراد من التمتع بالصحة والنشاط"

الأمن الغذائي حسب التعريف العالمي

### الهدف العام:

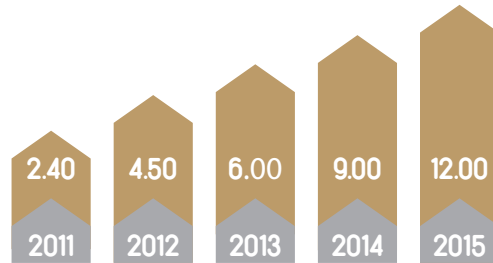
مؤسسات وطنية متمكنة من تلبية الحقوق الانسانية للمرأة وخاصة المرأة كبيرة السن والفقيرة (خاصة ربات الأسر منهن) والمرأة المعاقة.

### الاهداف الفرعية:

- السياسات الوطنية الخاصة بالسكن حساسة لاحتياجات المرأة كبيرة

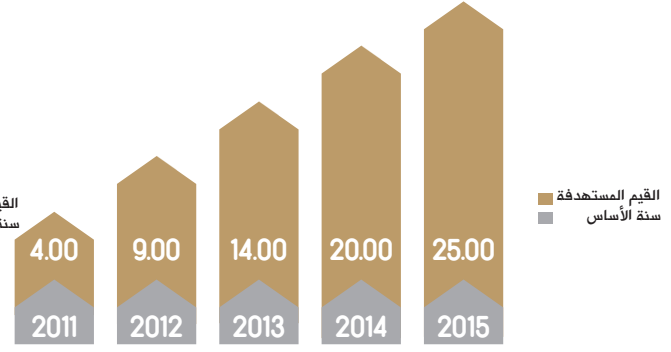
المؤشر: نسبة النساء المستفيدات من المشاريع الإسكانية والمكرمات الملكية من إجمالي عدد الحاصلين / ات على القروض

المؤشر: نسبة النساء الحاصلات على قروض لغايات تمويل توفير السكن اللائق من إجمالي عدد الحاصلين / ات على القروض



سنة الأساس

القيم المستهدفة



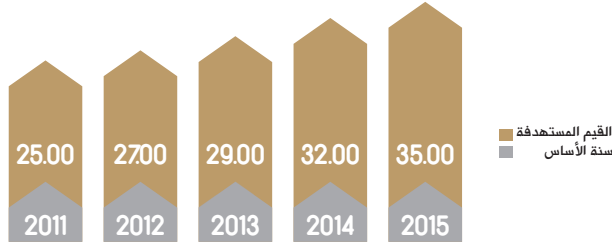
سنة الأساس

القيم المستهدفة

## السن والفقرية والمعاقاة .

- نساء من فئات كبيرات السن والفقيرات والمعاقات قادرات ومتمكنات من الحصول على حقوقهن وعلى الغذاء الآمن والمناسب والصحي؛ الذي يلبي احتياجات الجسم الكاملة في كل الأوقات .

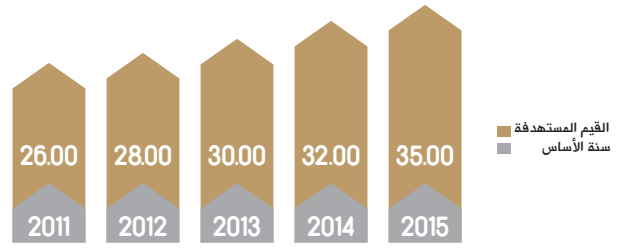
المؤشر: نسبة المرأة المعوقة التي تم إدماجها في سوق العمل



سنة الأساس

القيم المستهدفة

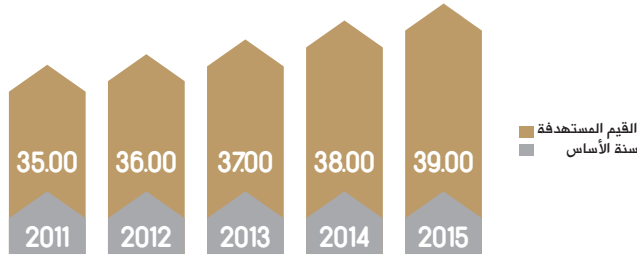
المؤشر: نسبة الفئات المعوقة التي تم إدماجها في برامج التعليم



سنة الأساس

القيم المستهدفة

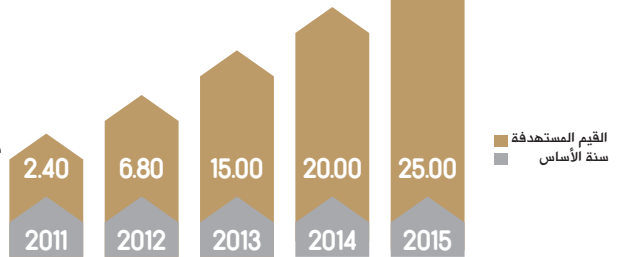
المؤشر: نسبة تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة من إجمالي الذين تم تدريبهم / مهنيًا



سنة الأساس

القيم المستهدفة

المؤشر: نسبة مشاركة المرأة في مواقع رسم السياسات واتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن الغذائي



سنة الأساس

القيم المستهدفة

التمكين السياسي للمرأة والمشاركة في  
الحياة العامة



تفاس الديمقراطية بتمكين المواطنين بمختلف أجناسهم وأديانهم من إدارة شؤون حياتهم العامة والمساهمة في صنع القرار، وعلى الرغم من أن المرأة تشكل نصف المجتمع الأردني إلا أنها ما زالت بمثابة أقلية نظراً لضآلة نسبة تمثيلها سياسياً في مواقع صنع القرار مما يعتبر أحد أوجه الإخلال بالنظام الديمقراطي الذي تسعى المملكة إلى تطبيقه. ويعتبر ضعف مستوى التمثيل النسائي في مختلف مواقع صنع القرار من أبرز المؤشرات الدالة على ضعف استجابة النظم السياسية لمتطلبات التنمية ومتطلبات المرأة واحتياجاتها؛ أو على الأقل يشير إلى تردد المجتمع في الاعتراف بقدرات المرأة ومواطنتها مما يتطلب تدخلاً يذلل العقبات الثقافية الناشئة عن التربية التقليدية التي ما تزال تشكل حواجز قد لا تكون مرئية بوضوح تحول دون تقدم المرأة وتعيق تمتعها الفعلي بالفرص والحقوق والحريات المكفولة لها قانونياً.

سعت السياسات الوطنية خلال السنوات الماضية إلى اتخاذ إجراءات وتدابير إيجابية مؤقتة تهدف إلى ضمان تمثيل المرأة في المواقع المختلفة وصولاً إلى تحقيق النسب المأمولة لتمثيلها في كافة المجالات. وشهدت المملكة خلال الأعوام الماضية حراكاً واسعاً من قبل المنظمات المعنية بالمرأة، والتي عملت جميعها على رفع نسبة تمثيل النساء في مختلف مواقع صنع القرار سواء من خلال الكوتا أو عبر حصد مقاعد عن طريق التنافس، إضافة إلى السعي لإيصال الكفوآت والقادرات على تشكيل قوة ضاغطة في المجالس المختلفة، لحماية مكتسبات وحقوق المرأة وتحديث التشريعات اللازمة لتحقيق المزيد من التقدم لها .

إلا أن هذه الإنجازات ما زالت دون الطموح الوطني الذي يهدف إلى بلوغ نسبة مشاركة النساء في المجالس الوطنية والمحلية ومختلف مواقع صنع القرار بما لا يقل عن نسبة (٣٠٪) كحد أدنى وبشكل تدريجي وصولاً إلى تحقيق المشاركة منصفة بين الجنسين تحقيقاً لمبدأ المساواة الدستوري والتزامات الأردن بالاتفاقيات والقرارات الدولية التي صادق عليها.

فقد بلغت مشاركة المرأة (١١,٧٪) في مجلس الأعيان، (١٠,٨٪) في مجلس النواب، وقد تم تعديل قانون البلديات لتصبح النسبة المخصصة للنساء (٢٥٪) عوضاً عن (٢٠٪)، وفي السلطة القضائية (١٢,٤٪). وفي وظائف الفئة العليا (٨٪). بينما لا تتجاوز نسبة تمثيل المرأة في غرف التجارة (١,٣٪)، وفي غرف الصناعة (٨,٥٪). وفي مجالس النقابات (٤,٩٪). وفي الأحزاب السياسية بنسبة (٢٩,١٪) عدا عن المشاركة المحدودة للسيدات في مجلس الوزراء وفي اللجان المعنية برسم السياسات في مختلف القطاعات والمجالات.

رغم كل الجهود التي تبذل لا تزال بعض الاتجاهات السائدة ترى دوراً أحادياً للمرأة محصوراً في نطاق الأسرة، ولا تعترف بدورها المجتمعي، مما يحول دون الاستمرارية والتقدم في أنشطة الحياة العامة وصولاً إلى مواقع صنع القرار.

رفع نسبة التمثيل بما لا يقل عن (٣٠٪) كحد أدنى.

(وفقاً للعديد من القرارات والتوصيات وبرامج العمل الدولية والإقليمية التي اعتمدها المملكة وتعهدهت بتطبيقها مثل "مناهج عمل بكين ١٩٩٥"، و"برنامج وإطار عمل إسطنبول ومراكش").

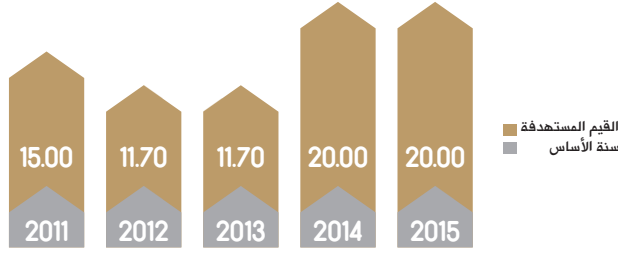
كل هذا يشير إلى أهمية العمل الجاد لتحقيق زيادة مشاركة المرأة الكاملة في مختلف نواحي الحياة العامة وتطوير قدراتها لتحقيق الهدف الرئيسي العام الذي يتمثل بـ:

#### الهدف العام:

إمراة أردنية فاعلة و متمكنة في مواقع صنع القرار، وفرصة متاحة لوصولها بشكل تدريجي ومدروس إلى نسبة تمثيل لا تقل عن (٣٠٪) كحد أدنى وذلك

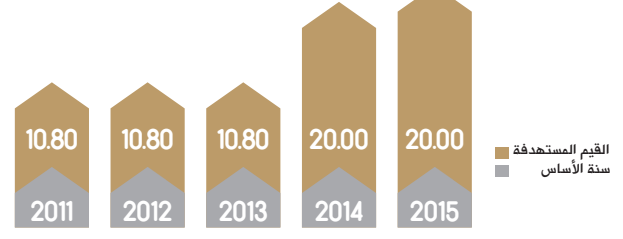
## في جميع مواقع رسم السياسات واتخاذ القرارات في مختلف السلطات والقطاعات وفي مختلف المجالس والهيئات المنتخبة والمعينة.

المؤشر: نسبة تمثيل المرأة في مجلس الأعيان



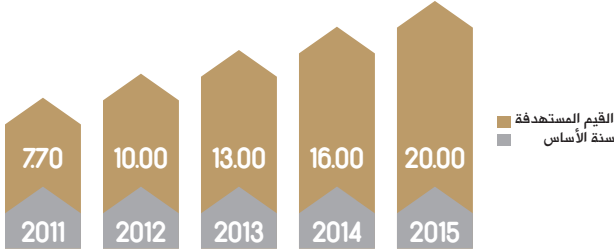
سنة الاساس القيم المستهدفة

المؤشر: نسبة تمثيل المرأة في مجلس النواب



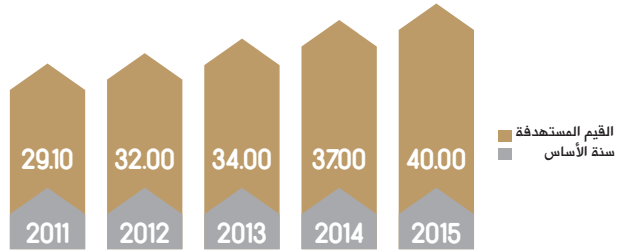
سنة الاساس القيم المستهدفة

المؤشر: نسبة مشاركة المرأة في اللجان المعنية برسم السياسات ووضع التشريعات وإتخاذ القرارات المتعلقة بالإصلاح السياسي



سنة الاساس القيم المستهدفة

المؤشر: نسبة تمثيل المرأة في الأحزاب السياسية

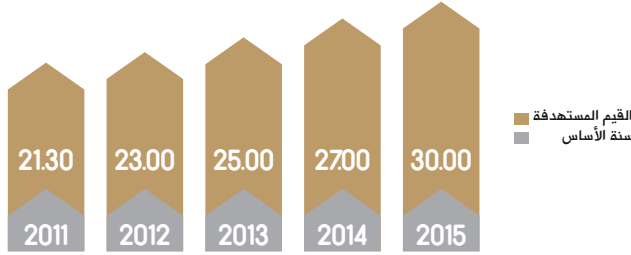


سنة الاساس القيم المستهدفة

## الأهداف الفرعية:

- امرأة أردنية متمكنة تشارك بفعالية بنسبة لا تقل عن (٣٠٪) في كل من مجلسي الأعيان والنواب.

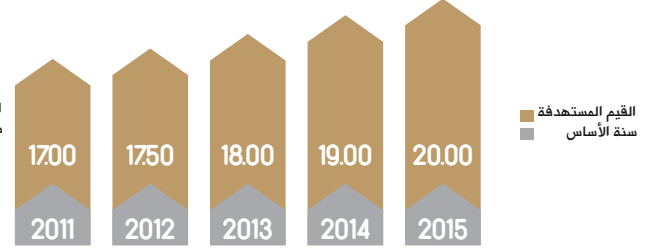
المؤشر: نسبة النساء المحاميات من إجمالي عدد المحامين والمحاميات



سنة الأساس

القيم المستهدفة

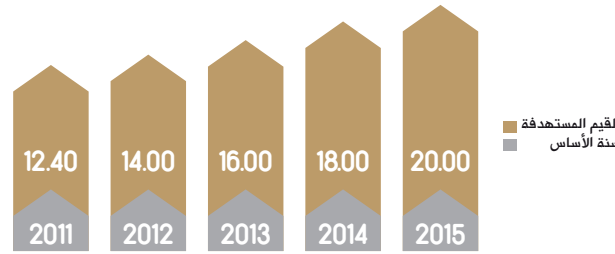
المؤشر: نسبة النساء من إجمالي شاغلي / شاغلات الوظائف القيادية (بشكل عام) في السلطة القضائية



سنة الأساس

القيم المستهدفة

المؤشر: نسبة تمثيل المرأة في السلطة القضائية



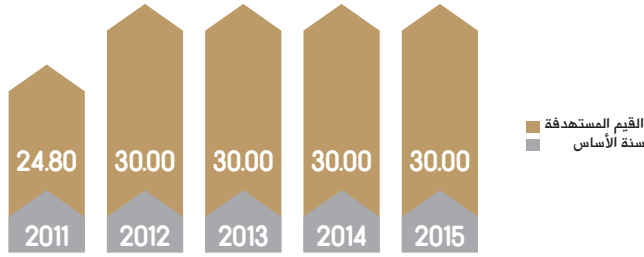
سنة الأساس

القيم المستهدفة

- امرأة أردنية ممثلة في السلك القضائي وفي مختلف الهيئات القضائية كالمجلس القضائي والمحكمة الدستورية

## وفي الادعاء العام وفي جهاز التفتيش.

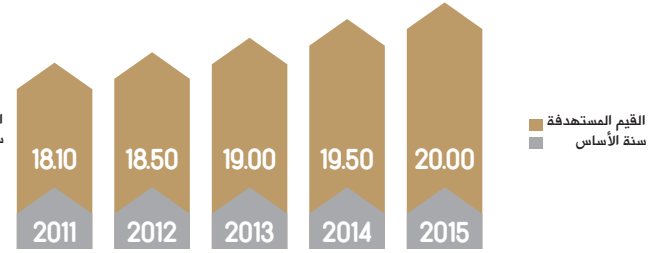
المؤشر: نسبة تمثيل المرأة في عضوية المجالس البلدية



سنة الأساس

القيم المستهدفة

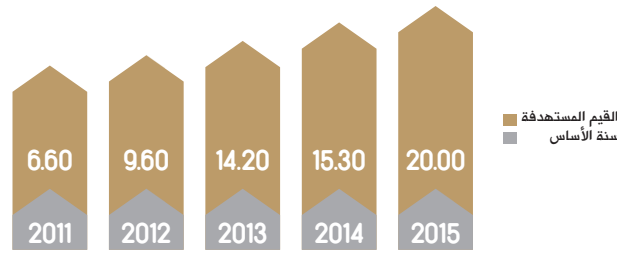
المؤشر: نسبة تمثيل المرأة في السلك الدبلوماسي ( في المستويات كافة )



سنة الأساس

القيم المستهدفة

المؤشر: نسبة تمثيل المرأة في السلك الوزاري

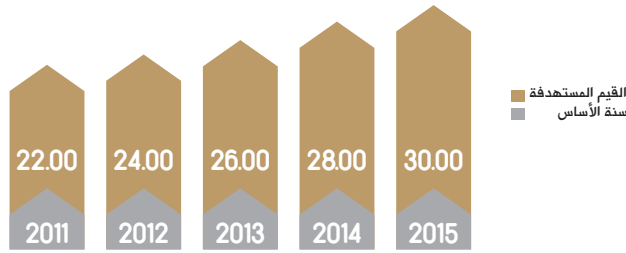


سنة الأساس

القيم المستهدفة

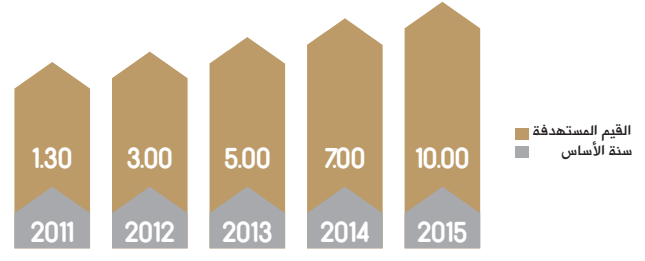
## - امرأة أردنية مشاركة بفعالية في مختلف المناصب القيادية في السلطة التنفيذية وفي عضوية المجالس البلدية.

المؤشر: نسبة تمثيل المرأة في النقابات العمالية



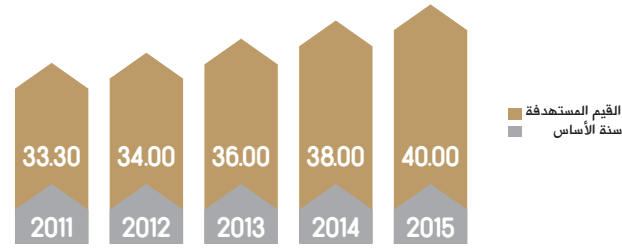
سنة الأساس القيم المستهدفة

المؤشر: نسبة تمثيل المرأة في غرفة التجارة



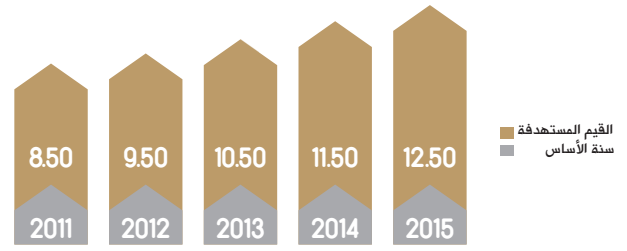
سنة الأساس القيم المستهدفة

المؤشر: نسبة تمثيل المرأة في النقابات المهنية



سنة الأساس القيم المستهدفة

المؤشر: نسبة تمثيل المرأة في غرفة الصناعات



سنة الأساس القيم المستهدفة

## - امرأة أردنية فاعلة ومنتجة في الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني كعضوة وفي المناصب القيادية.

محور (٣): التمكين الاقتصادي للمرأة

يعتبر تمكين المرأة اقتصادياً عنصراً أساسياً في دفع عجلة التنمية المجتمعية، وقد تنامت جهود المملكة في هذا المجال خلال الأعوام الماضية بتعزيز دور المرأة في مختلف أوجه النشاط الإقتصادي كأحد أهم الأولويات التنموية؛ إنطلاقاً من الإيمان الراسخ بأن المرأة تمثل نصف المجتمع وجزءاً هاماً وحيوياً من الموارد البشرية العاملة في تنميتها.

"الأردنيون أمام القانون سواء لا تفرق بينهم باللغة أو العرق أو الدين"  
المادة ٦/ الدستور الاردني

وإذ يعتمد التمكين الاقتصادي على تعزيز دور المرأة لممارسة حقوقها كصاحبة عمل وعاملة وربة منزل ومعيلة للأسرة؛ دون إغفال دور المرأة الفقيرة والمشاركة الفاعلة في مختلف المجالات، فقد أولى الأردن اهتمامه بالعمل على وضع السياسات التي تهدف إلى تفعيل المشاركة الإقتصادية للمرأة وإرساء ركائز بيئة تشريعية تضمن المساواة بين المرأة والرجل بما يكفل تحقيق مشاركة أكبر للمرأة في النشاط الاقتصادي بما فيه التركيز على هذا الأمر في الاستراتيجية الوطنية للتشغيل.

رغم ذلك ما زال معدل المشاركة الإقتصادية للمرأة في سوق العمل منخفض اذ يبلغ حالياً (١٤,٧٪)، مع ارتفاع نسبة البطالة للنساء لتصل إلى (٢١,٧٪) مقارنة بـ (١٠,٤٪) للذكور؛ وقد يعود ذلك لعدة أسباب وعوامل منها ما يتعلق بضرورة توفير متطلبات البيئة الصديقة والداعمة لعمل المرأة والخدمات المساندة اللازمة، ووعي المرأة بحقوقها العمالية، وإنصافها بالأجر، وتضييق الفجوة بين الإناث والذكور في هذا المجال.

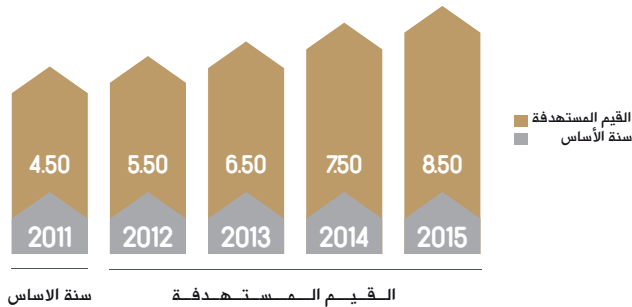


لم تراعِ معظم السياسات والخطط مشاركة المرأة الاقتصادية في سوق العمل غير المنظم، فيما تواجه صاحبات الأعمال العديد من الصعوبات. وعليه فإن الهدف العام لهذا المحور:

الهدف العام:

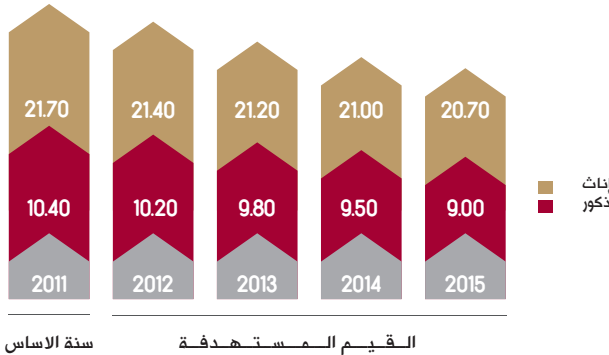
- فرص إقتصادية متكافئة وملائمة تحقق مشاركة أكبر للمرأة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وفي رسم السياسات وصناعة القرارات الاقتصادية.

المؤشر: نسبة النساء سيدات الأعمال / اللواتي يمتلكن مؤسسات خاصة بهن

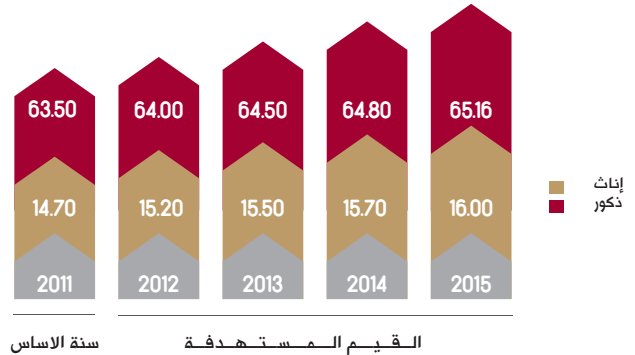


### الأهداف الفرعية:

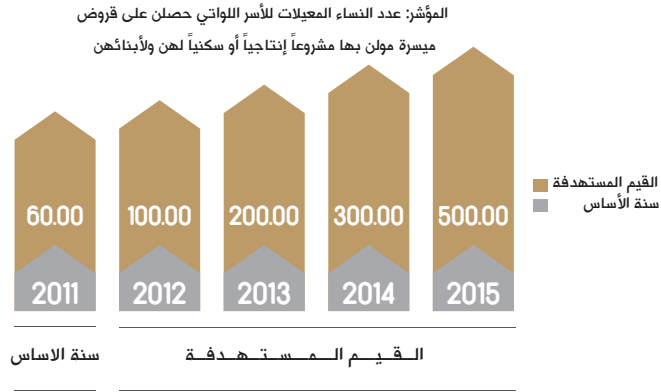
المؤشر: معدل البطالة للسكان الأردنيين 15 سنة فأكثر حسب الجنس



المؤشر: معدل المشاركة الاقتصادية المنقح للسكان الأردنيين 15 سنة فأكثر حسب الجنس



- فرص وخيارات للنساء للمشاركة في مختلف مستويات ومجالات النشاط الاقتصادي ؛ وفي مواقع صنع القرار ورسم السياسات الاقتصادية؛ وفي قيادة الأعمال الخاصة.
- السياسات الاقتصادية ذات أثر إيجابي، توفر فرص عمل للمرأة الفقيرة وتحسن دخلها.



## المحاور المستعرضة

- حماية أفضل وفرص أكثر للمرأة العاملة من المنزل أو في قطاع العمل غير المنظم

- المرأة المعيلة للأسرة متمتعاً بالاستقرار والأمان الاجتماعي والاقتصادي

كل ما سبق ذكره من المحاور المختلفة السابقة؛ والتي تناولت بمجملها ضرورة تعزيز فرص المرأة للمشاركة في التنمية المستدامة؛ لم يكن لأي منها أن يتحقق على الوجه الأكمل دون توفير مجالات مساندة «محاور مستعرضة»؛ تيسر وتسهل فرص الوصول للهدف المنشود لكل محور، وهذه المحاور المستعرضة تتمثل في أربع مجالات هي: الثقافة المجتمعية الداعمة لتمكين المرأة، والإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مراعاة النوع الاجتماعي في التشريعات والسياسات والخطط والبرامج والموازنات الوطنية ومتابعتها وتدقيقها، والتطوير المؤسسي للمنظمات العاملة في إطار تمكين المرأة.

#### الهدف العام:

بيئة مساندة لتمكين المرأة، مناهضة للتمييز المبني على أساس النوع الاجتماعي في مختلف المجالات، تُسهم في تعزيز صورة إيجابية عن مكانة المرأة وأدوارها المجتمعية المتنوعة؛ من خلال ثقافة مجتمعية إيجابية؛ وتشريعات مراعية لاحتياجات النوع الاجتماعي؛ وإعلام داعم لقضايا المرأة، ومؤسسات أهلية ورسمية متطورة؛ تعمل بنهج تشاركي تمكن المرأة من أن تكون فاعلة في عمليات التغيير والتنمية الشاملة والمستدامة لمجتمعها. ويتحقق الهدف العام من خلال مجموعة الأهداف الفرعية لكل محور من المحاور المستعرضة وهي:

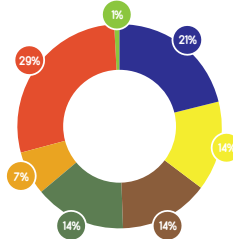
### محور (1): الثقافة المجتمعية الداعمة لتمكين المرأة

#### الأهداف الفرعية:

- ثقافة قانونية و تشريعات وطنية تعزز وتحمي حقوق الإنسان بعامّة؛ وحقوق المرأة بخاصة؛ تتلائم مع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها.

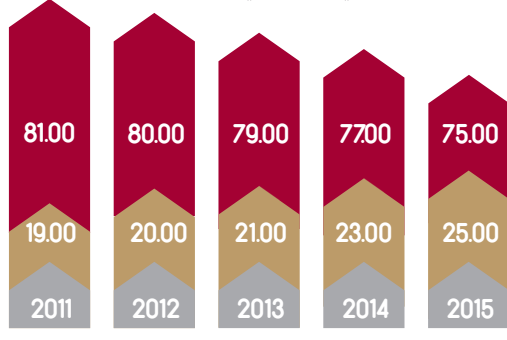
المؤشر: الأنشطة السنوية المستهدفة لنشر الثقافة القانونية المتصلة بحماية حقوق المرأة المكتسبة او الموروثة في الارض والسكن للفترة 2015-2012

ورش توعوية	●
خطب دينية	●
حوار ولقاء اداعي	●
حوار ولقاء تلفزيوني	●
اسكتش تلفزيوني	●
مقال صحفي	●
مطوية	●



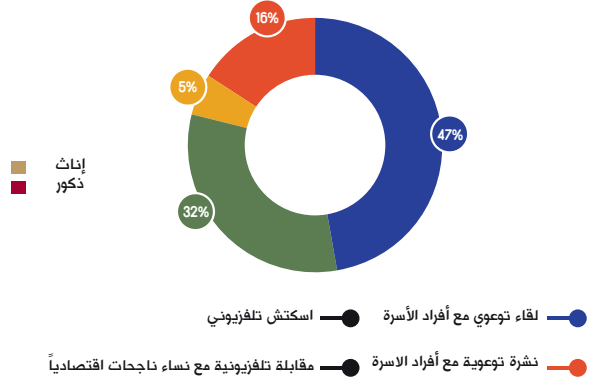
- ثقافة مجتمعية داعمة لإستقلال المرأة الاقتصادي؛ ومساندة لحقوقها في الملكية والعمل؛ ولدورها كشريك متكافئ في الحقوق والواجبات في المجالات كافة.

المؤشر: التوزيع النسبي لملكية الأراضي حسب جنس المالك/ة



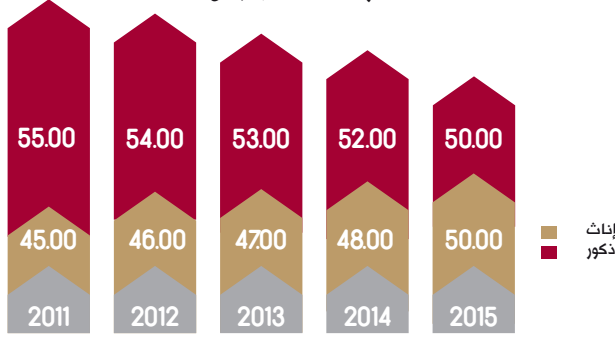
سنة الأساس القيم المستهدفة

المؤشر: الأنشطة السنوية المستهدفة لنشر الثقافة المجتمعية المساندة لعمل المرأة وإبراز دورها بصفتها شريكاً متكافئاً في المجالات كافة 2012-2015



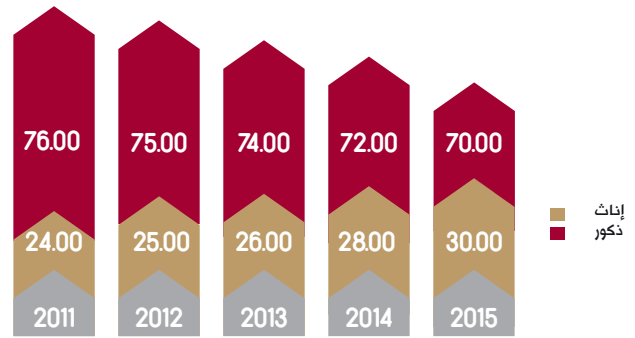
المؤشر: التوزيع النسبي لملكية الأوراق المالية/ الأسهم

والسندات حسب جنس المالك/ة



سنة الأساس القيم المستهدفة

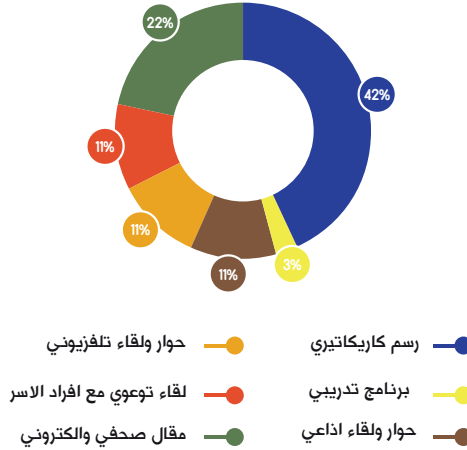
المؤشر: التوزيع النسبي لملكية الشقق حسب جنس المالك/ة



سنة الأساس القيم المستهدفة

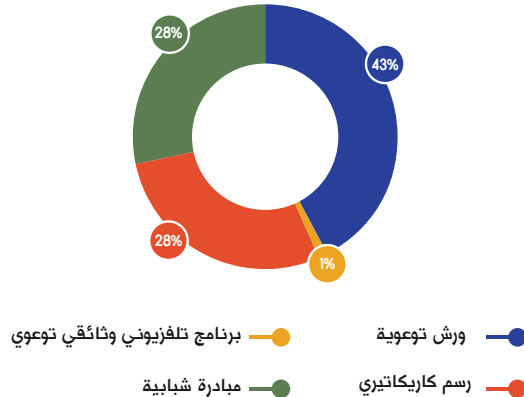
## -ثقافة مجتمعية داعمة لتولي المرأة مراكز صنع القرار؛ ورسم السياسات في مختلف القطاعات.

المؤشر: الأنشطة السنوية المستهدفة لنشر وترسيخ الثقافة المساندة لتولي المرأة مراكز صنع القرار ورسم السياسات في مختلف القطاعات للفترة 2012-2015



## - ثقافة مجتمعية راسخة ورافضة للعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي بمختلف صورته وأشكاله.

المؤشر: الأنشطة السنوية المستهدفة لنشر وترسيخ الثقافة المجتمعية الراضية للعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي بمختلف صورة وأشكاله 2012-2015

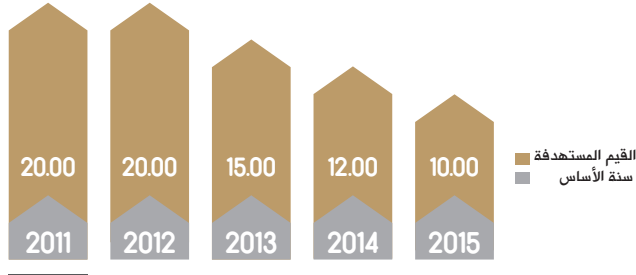


## في مجال (٢): الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

### الأهداف الفرعية:

- صورة إيجابية للمرأة في وسائل الإعلام تبرز دورها بصفتها شريكاً متكافئاً في المجالات كافة.

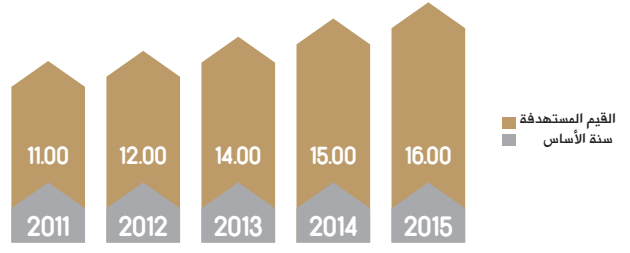
المؤشر: نسبة المقالات والبرامج الإذاعية والتلفزيونية التي لا تزال تعكس الصورة النمطية لدور المرأة



سنة الأساس

القيم المستهدفة

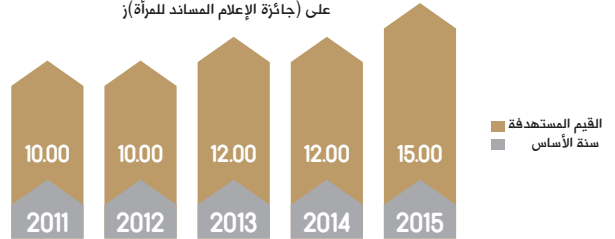
المؤشر: عدد المطبوعات والمنشورات التي تم اعدادها ونشرها للتعريف بالنساء المبدعات



سنة الأساس

القيم المستهدفة

المؤشر: عدد الإعلاميين / ات الذين حصلوا / حصلن على (جائزة الإعلام المساند للمرأة)ز

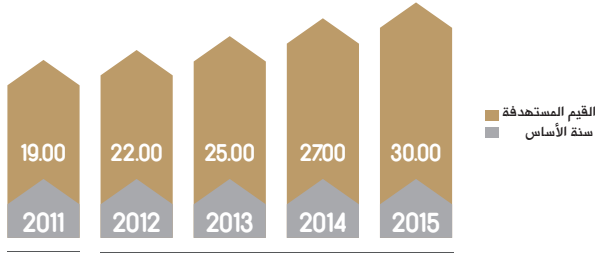


سنة الأساس

القيم المستهدفة

## - المرأة مؤهلة مهنيا وتشارك بكفاءة في الرسالة الإعلامية وفي مواقع رسم السياسات واتخاذ القرارات الإعلامية.

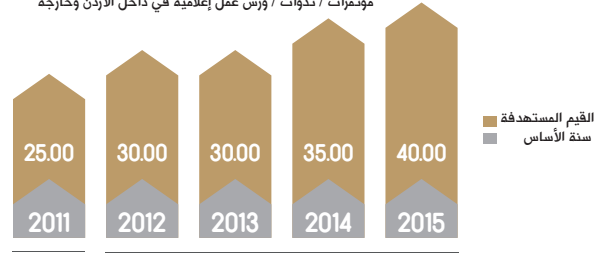
المؤشر: نسبة الإعلاميات العاملات في قطاع الإعلام بمختلف وسائطه



سنة الاساس

القيم المستهدفة

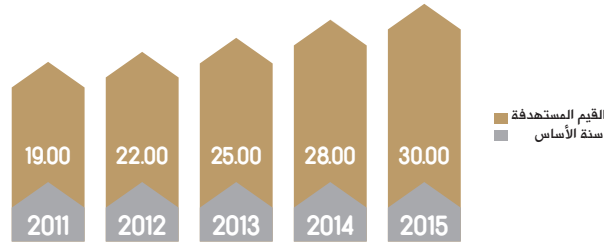
المؤشر: عدد الإعلاميات اللواتي شاركن في مؤتمرات / ندوات / ورش عمل إعلامية في داخل الأردن وخارجه



سنة الاساس

القيم المستهدفة

المؤشر: نسبة النساء العضوات في نقابة الصحفيين / ات



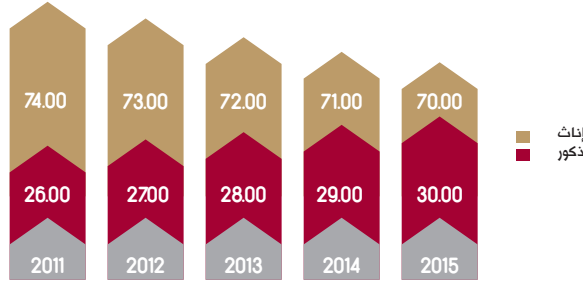
سنة الاساس

القيم المستهدفة



## -إمرأة أردنية عاملة ومستخدمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بكفاءة ومهارة عالية.

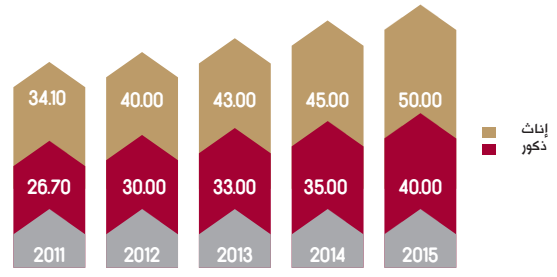
المؤشر: التوزيع النسبي للعاملين في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمختلف المستويات



سنة الأساس

القيم المستهدفة

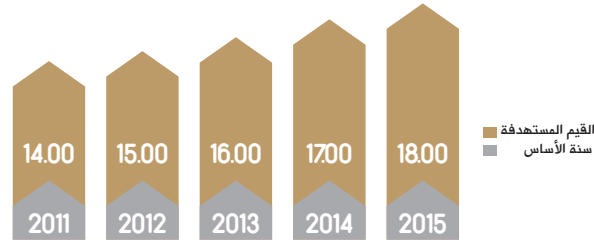
المؤشر: التوزيع النسبي لافراد (15 سنة فأكثر) حسب استخدام الانترنت والجنس



سنة الأساس

القيم المستهدفة

المؤشر: نسبة الإناث في الإدارة العليا بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات



سنة الأساس

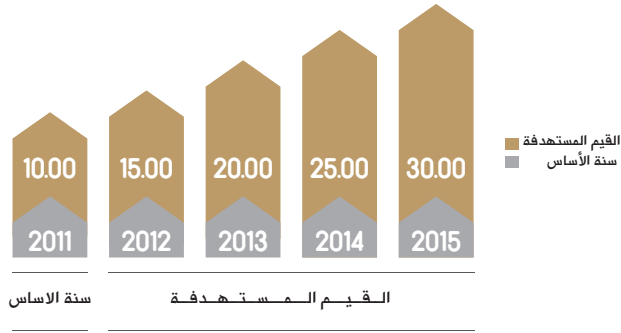
القيم المستهدفة

### محور (٣): دمج النوع الاجتماعي في التشريعات والسياسات والخطط والبرامج والموازنات الوطنية

#### الأهداف الفرعية:

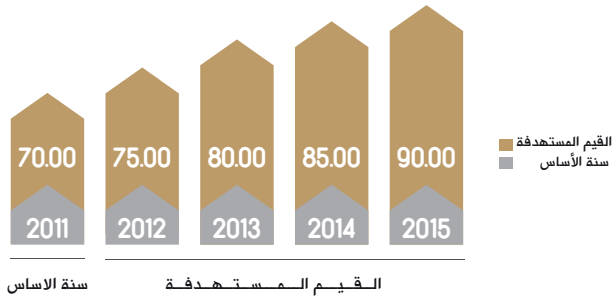
- تشريعات وطنية تحقق العدالة والمساواة، مطورة لتناسب ومتطلبات المجتمع ، تحمي الحقوق الإنسانية وتحقق تكافؤ الفرص بين المواطنين

المؤشر: نسبة القضايا التي تم فيها الاستناد إلى اتفاقية المرأة واتفاقية (حقوق الطفل) كمرجعية قانونية اثناء المرافعة في المحاكم وأمام القضاء

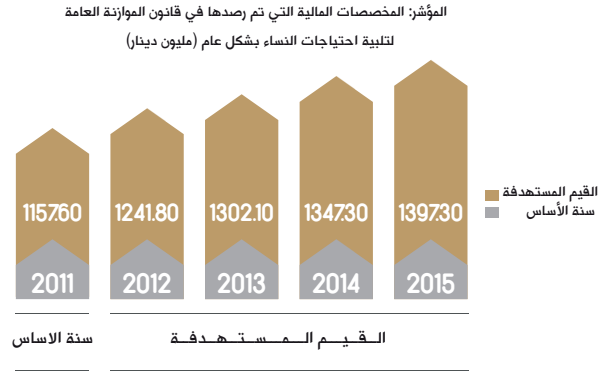


- سياسات وطنية مراعية للنوع الاجتماعي محدثة ومنسجمة مع الدراسات العلمية المعمقة، ومواكبة للتطورات والمستجدات وأفضل الممارسات.

المؤشر: نسبة المناهج الدراسية التي تم تضمين مبادئ علم القانون وحقوق الانسان وحقوق المرأة والطفل فيها حسب المراحل الدراسية



-خط وبراام ووازنا وناية مراعية لاحتيااا كل من الرال و المرأة بعدالة، وواابة للناورا و الماااااا و أفضل الممارساا

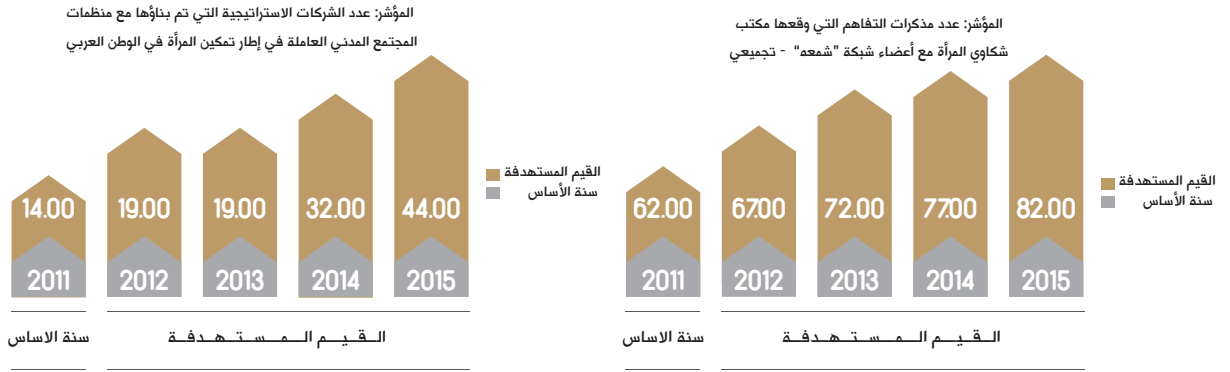


## محور (ع): التطوير المؤسسي للمنظمات العاملة في إطار تمكين المرأة

### الأهداف الفرعية:

- منازماا عاملة في إطار تمكين المرأة متميزة في الأداء، ومعززة للحكم الرشيد وفق معااااا متطورة متقدمة اناا
- الالاة و النماز في الأداء؛ سعاااا للناااا الشفافااة و النزاهة و العدااة.
- منازماا كفاة عاملة في إطار تمكين المرأة في إاارة المعرفة و ترااااا ماااااا الالام الالام.

- موارد مستثمرة بكفاءة وفعالية وبنهج تشاركي لتوظيف المتاح من الموارد البشرية والمعرفية والتقنية والمالية والمادية فيها كما ونوعاً.



- منظمات عاملة في اطار تمكين المرأة قادرة على تقييم وضعها المؤسسي والارتقاء بأدائها ضمن امكانياتها ومواردها المتاحة.

## آليات تطبيق الاستراتيجية وإدارتها ومتابعة تنفيذها

من أبرز المهام التي أنيطت باللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة إعداد الاستراتيجية الوطنية للمرأة، والعمل على تحديثها وتطويرها، ومتابعة تنفيذها وتقويمها، بشكل دوري من خلال: تقديم المشورة والخبرات الفنية للمؤسسات الرسمية والأهلية ذات العلاقة، ومتابعة التقارير الدورية المقدمة إليها وتحليلها باستخدام منظور النوع الاجتماعي، وتقييم كل ما أنجز ومقارنته بالمؤشرات المعتمدة عند إعداد الاستراتيجية لقياس مدى التقدم، ودراسة الصعوبات والمشاكل التي تواجه تنفيذ الاستراتيجية والعمل على إيجاد الحلول لها بالتعاون مع المؤسسات المعنية.

كما تعتبر اللجنة مسؤولة عن رفع التقارير حول مدى التقدم في تحقيق أهداف الاستراتيجية، وأبرز النتائج التي تم تحقيقها، والتحديات التي وقفت عائقاً أمام تحقيق بعض الإنجازات للتغلب عليها ومما يتوخى أن يسهم في تحقيق ذلك؛ إن هذه الاستراتيجية قد تم بناؤها وفقاً لنظام بطاقات الأداء المتوازن، كما تم حوسبة جميع المنجزات من استراتيجية وخطط ومشاريع ونتائج عمل منذ بداياتها وفق برمجية متخصصة مصممة لهذا الغرض، ومستخدمة عربياً وعالمياً هي برمجية (STRAT AND GO) الأمر الذي يتوخى أن يسهم في تسهيل متابعة مدى تحقيق الأهداف المنشودة خلال سنوات الاستراتيجية.

ومن هنا؛ تتضح أهمية إجراء المراجعات الدورية الضرورية للاستراتيجية من قبل اللجنة، لمتابعة مدى تحقيق التقدم في التنفيذ، خاصة أن إقرار الاستراتيجية يعكس الوعي والالتزام السياسي العالي بقضايا المرأة؛ وبأهمية مشاركتها الفاعلة في التنمية المجتمعية الشاملة بكافة محاورها، كما يمثل الخطوة الأساسية نحو البدء بوضعها موضع التنفيذ، الأمر الذي يستدعي حشد الموارد الضرورية من خلال التنسيق المتواصل والشراكة الفاعلة ما بين اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ومختلف الجهات الحكومية التي يمكن أن تسهم في توفير الدعم المالي والفني للبرامج والمشاريع المعنية بالمرأة، ورصد موازنة خاصة لتنفيذ المشاريع المنبثقة عن الاستراتيجية للأعوام القادمة.

إضافة إلى تفعيل التنسيق مع الجهات والمنظمات المانحة والمعنية بشؤون المرأة والتحاور معها لحشد التمويل عن طريق قيام اللجنة بعرض المشاريع المختلفة المنبثقة عن الاستراتيجية على هذه الجهات الممولة للنظر في إمكانية

تمويلها كل حسب اختصاصها ونطاق عملها ومجالات اهتمامها. وتتضمن الاستراتيجية برنامجاً تدريبياً متكاملًا للتعريف بخطتها ومشاريعها، وبكيفية إعداد تقارير المتابعة والتقييم لقياس مدى التقدم والإنجاز في ضوء أهداف الاستراتيجية، بمشاركة ممثلون/ات عن المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة والأكاديمية والإعلامية، وخاصة أعضاء اللجان والشبكات وفرق العمل المتعاونة والعاملة تحت مظلة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.

### آليات تطوير علاقات التعاون والتنسيق مع الشركاء

لتفعيل عمليات تنفيذ الاستراتيجية وتحقيق أهدافها بمختلف محاورها ومجالاتها، وتسهيل متابعتها، فإن اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة تحرص على تطوير آليات وعلاقات عمل قوية ومنهجية ومستدامة؛ مع كافة شركائها الذين ينقسمون إلى أربعة مستويات مختلفة لكنها مترابطة، وذلك على نحو يعزز علاقة الشراكة والتعاون:

#### المستوى الأول: مع المؤسسات الحكومية من خلال:

- تعزيز الشراكة بين اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة والوزارات والدوائر الحكومية؛ على أساس مبدأ التكامل بين مختلف الجهات المعنية، وترسيخ قواعد الشراكة والتنسيق الفاعل مع مختلف هذه المؤسسات، وبما يساعد اللجنة الوطنية على تحويل وترجمة سياساتها وتوجهاتها واستراتيجيتها إلى برامج عمل واضحة ومحددة؛ يتم إدماجها في برامج وخطط عمل المؤسسات والأجهزة الحكومية التنفيذية، وتسهيل الضوء على الأثر الإيجابي لهذه الشراكات.

- العمل على اعتماد وإقرار «سياسة تدقيق النوع الاجتماعي» كسياسة حكومية مستمرة ومنظمة، تقوم اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بمتابعة تطبيقها كأداة من أدوات المتابعة والرقابة والتقييم والتطوير لإدماج النوع الاجتماعي في القطاع الرسمي.

- تفعيل التنسيق مع المؤسسات الحكومية من أجل تطوير واعتماد معايير موضوعية وشفافة وموحدة لاختيار القيادات من كافة المستويات الإدارية وفقاً لمعايير الكفاءة والخبرة والتأهيل من جهة، والعمل على ترقية النساء في سلم الهرم الوظيفي من خلال توفير البرامج والفرص المناسبة لهن من جهة أخرى، لتمكينهن من المنافسة القوية والوصول إلى المراكز العليا في وزارتهن ومؤسساتهن، والمساهمة بفعالية في رسم السياسات وصناعة القرارات المتصلة بمختلف القطاعات والمجالات.

- العمل على تطوير ومأسسة سياسة ورؤية واضحة للوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية؛ فيما يتعلق بنظم وعمليات الابتعاث والمشاركة بالدورات التدريبية الداخلية منها والخارجية، على أن تتضمن ضرورة تمثيل الإناث في كافة المجالات، ومراعاة توزيع الفرص جغرافياً.

- العمل على توفير قواعد بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي في الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية، على أن تتضمن جميع محاور العمل في مستوى التمثيل والموارد، وتشمل كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بأدوات تحليل النوع الاجتماعي (كخصائص الموظفين/ات المتعلقة بالعم، المستوى التعليمي، الفئة، الدرجة، الرواتب، الإجازات، الدورات، المكافآت، التقييم ... وغيرها) لتسهيل الرجوع إليها في حال إجراء الدراسات والأبحاث المتعلقة بتحليل وتدقيق النوع الاجتماعي، والمساعدة في صنع القرارات المتعلقة بإدماج النوع الاجتماعي بفعالية، وتسهيل عمليات المتابعة والتقييم والتخطيط الاستراتيجي.

- مواصلة العمل على محو الأمية القانونية ورفع الوعي القانوني للموظفين/ات والعاملين/ات في الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية المختلفة في المحافظات والألوية، لتعريفهم/ن بحقوقهم/ن وواجباتهم/ن بعامة، ونشر المعرفة القانونية المتعلقة بحقوق المرأة من خلال التعريف بالتشريعات الأردنية والاتفاقيات العربية والدولية المتعلقة بحقوق المرأة بخاصة، والإفادة من توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن هذا الإطار.

- دراسة مدى مراعاة حاجات النوع الاجتماعي في التشريعات (القوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات) المعتمدة والمطبقة في الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية المختلفة، وتحديثها وتطويرها لكي تساهم في تحقيق مكتسبات أفضل للمرأة، ومتابعة تطبيق هذه التشريعات للتأكد من تنفيذها بما يحقق عدم التمييز ضد المرأة، واقتراح القوانين

والأنظمة والتعليمات الجديدة التي تساهم في سد الفجوات النوعية.

- إجراء دراسات متابعة دورية كمية ونوعية لتقييم مدى تقدم الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية المختلفة في تحقيق إدماج النوع الاجتماعي وتجاوز الفجوات النوعية، بالتنسيق بين اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وهذه المؤسسات الحكومية.

- دراسة سبل توفير التسهيلات التشريعية والإدارية الممكنة للموظفين/ت في بيئة عملهم/ن مما ينعكس إيجاباً على كفاءتهم/ن وفعاليتهم/ن في العمل، بما في ذلك توفير الخدمات المساندة.

- تحسين وتطوير الإطار التنظيمي للوحدات المعنية بالمرأة أو وحدات تكافؤ الفرص في المؤسسات الحكومية: سواء ما يتعلق بالهيكلية أو المهام والصلاحيات أو البرامج والأنشطة، والعمل على مأسسة هذه الوحدات واستدامتها، ودعمها مؤسسياً وفنياً وتعزيز دورها لتقوم بأداء مهامها بفعالية، وتسهيل عملية ربط هذه الوحدات بصناع القرار الأساسيين في الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية، ورفع قدراتها كأجهزة فنية استشارية لهم، بخصوص آليات دمج النوع الاجتماعي في سياسات وخطط وبرامج عمل المؤسسات الحكومية، وضمان وصول المرأة ومساهماتها في رسم السياسات والتخطيط للمشاريع، ومتابعة عمليات تنفيذ الاستراتيجية.

- التوسع في تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في مختلف الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية بشكل تدريجي ليضمّن بعد النوع الاجتماعي في كل مراحل دورة الموازنة. إن من شأن تنفيذ توجهات التنسيق المذكورة، المساعدة في إنجاز أهداف هذه الاستراتيجية.

### المستوى الثاني: مع منظمات المجتمع المدني من خلال:

- تعزيز علاقات التشبيك والمناصرة وكسب التأييد مع منظمات المجتمع المدني حول قضايا المرأة وأولوياتها.
- بناء تحالفات استراتيجية مع منظمات المجتمع المدني لصالح دعم السياسات والتوجهات المشتركة بين اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وهذه المنظمات، ودعم الجهود الرامية لتحسين أوضاع المرأة بعامة.
- بناء القدرات المؤسسية والفردية لمنظمات المجتمع المدني لتعزيز فعاليتها في تطبيق السياسات العامة لتنمية



- المرأة وتمكينها وفي طليعتها هذه الاستراتيجية؛ بمختلف محاورها ومجالاتها وأهدافها.
- وضع آليات عمل لتفعيل علاقات الشراكة والتعاون مع منظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز فعاليتها، وتحقيق الاستفادة من خلال إشراك هذه المنظمات في وضع البرامج والمشاريع التنفيذية وتقديم الدعم الفني اللازم لها.
  - متابعة برامج وخطط عمل منظمات المجتمع المدني، وتقويمها من حيث استهدافها لتنمية المرأة وفقاً للسياسات والتوجهات العامة للاستراتيجية وللخطة الاستراتيجية لتمكين المرأة والمشاريع التجديدية المنبثقة عنها.
  - تحديد المعايير الضرورية لأساليب ووسائل الضغط والتأثير في قضايا النهوض بالمرأة والدمج المنظم للنوع الاجتماعي.
  - تعزيز التعاون بين اللجنة الوطنية وهذه المنظمات اعتماداً على مصداقية العلاقة، من خلال إرساء المبادئ الأساسية للعمل الاجتماعي، واعتماد ميثاق أخلاقي يهدف إلى تعزيز دور كل منها في التغلب على المعوقات وازدواجية البرامج والخدمات والتوصل إلى التنسيق بين الجهود وتعظيمها.
  - العمل على تطوير واعتماد معايير متقدمة لضمان الجودة والتميز في الأداء في المنظمات العاملة في إطار تمكين المرأة سعياً لتحقيق الشفافية والنزاهة والعدالة.
  - العمل على تقييم الوضع المؤسسي للمنظمات العاملة في إطار تمكين المرأة، ودراسة مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المتصلة بالاستراتيجية، وكيفية الارتقاء بأدائها ضمن الإمكانيات والموارد المتاحة، في إطار منهجي علمي واقعي مبني على توظيف المعرفة والبحث والخبرة لدعم هذه المنظمات.
  - تعزيز النهج التشاركي مع منظمات المجتمع المدني لاستثمار مواردها المتاحة: الإنسانية والمعرفية والتقنية والمالية، والمادية بكفاءة وفعالية، وتوظيفها للارتقاء بمستوى أداء المنظمات العاملة في إطار تمكين المرأة وتحسين مستوى البرامج والخدمات المقدمة فيها كماً ونوعاً.

### المستوى الثالث: مع مؤسسات القطاع الخاص من خلال:

- إشراك مؤسسات القطاع الخاص في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والبرامج والخطط المتصلة بتمكين المرأة، وتعزيز مشاركتها في سوق العمل وفي أنشطة الاقتصاد الوطني.
- تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار في مشاريع تجديدية لصالح تنمية المرأة وتمكينها وبناء قدراتها.
- تشجيع القطاع الخاص على استقطاب العمالة النسائية للعمل في مختلف الوظائف والمهن وبكافة المستويات.
- العمل على إشراك الشركات الكبرى وأصحاب رؤوس الأموال في دعم قضايا المرأة من منظور تفعيل المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- العمل على تطوير آليات مناسبة لتعزيز مشاركة المرأة في قطاع الأعمال، وتملّك وانخراط النساء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة تمثيلهن في غرف التجارة والصناعة ومنظمات الأعمال الأخرى.
- العمل على تطوير آليات مناسبة لتفعيل مشاركة المرأة في رسم السياسات وصناعة القرارات وفي الوصول إلى المناصب القيادية والمجالس واللجان في مختلف مؤسسات القطاع الخاص.

### المستوى الرابع: مع الهيئات المانحة الدوليّة، من خلال:

- تطوير آليات التنسيق مع الشركاء الدوليين في إطار النهوض بالمرأة وتطوير أوضاعها من خلال الاستفادة من جهود المنظمات الدوليّة في تأمين الخبرات والاستشارات الفنية الضرورية لدعم القدرات وتعزيز البنى المؤسسية للمنظمات والمؤسسات التي تدافع عن قضايا المرأة والنوع الاجتماعي.
- اعتبار المنظمات الدولية شريكاً استراتيجياً وحليفاً لمناصرة قضايا المرأة وفقاً للأولويات الوطنية.
- تعزيز التعاون والتنسيق بين الحكومة الأردنية واللجنة الوطنية والمنظمات الدولية التي تُعنى بإدماج النوع الاجتماعي وتدقيقه.
- التنسيق مع المنظمات الدولية المانحة لاطلاع منظمات المجتمع المدني المعنية بتمكين المرأة على أولويات ومجالات اهتمام كل من هذه المنظمات المانحة، وآلية الإعداد للمشاريع والتقدم لهذه المنظمات للحصول على التمويل المناسب مع احتياجاتها.



أعد هذا الملخص استناداً إلى وثائق الاستراتيجية الوطنية للمرأة  
الأردنية للأعوام ٢٠١٢-٢٠١٥ والتي أعدتها اللجنة الوطنية  
الأردنية لشؤون المرأة



هاتف : +96265560741 فاكس : +96265526768

مكتب شكاوي المرأة - الهاتف المجاني 080022955

البريد الإلكتروني: [jncw@nets.com.jo](mailto:jncw@nets.com.jo) الموقع الإلكتروني: [www.women.jo](http://www.women.jo)